بنك الإمارات للإستثمار (ش.م.ع)

البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

يسر أعضاء مجلس الإدارة أن يقدموا للسادة مساهمي بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع ("البنك") البيانات المالية الموحدة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ .

خلال السنوات القليلة الماضية، أعاد البنك ترتيب مركزه لكي يصبح بنكاً إقليميا رائداً في تقديم الخدمات البنكية الخاصة ويركز على العملاء الأفراد ذوي الثروات الكبيرة والمؤسسات. خلال سنة ٢٠١٦، استمرينا في تنفيذ هذه الاستراتيجية بالتزامن مع بناء البنية التحتية الضرورية للنمو.

لقد أقفل البنك سنة ٢٠١٦ على صافي أرباح سنوية قدرها ٣٣,٨ مليون درهم بزيادة بنسبة ٢٠% مقارنة بالسنة السابقة (٢٨,١ مليون درهم) مع الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس المال بنسبة ١٤,١٧% (معدل كفاية الشق الأول من رأس المال بنسبة ١٢,٨٩٪). خلال هذه الفترة، زادت ودائع العملاء بنسبة ٨٪ لتصل إلى مبلغ ٣,٤٣٠ مليون درهم (مبلغ ٣,١٧٠ مليون درهم في سنة ٢٠١٥)، بينما وصل إجمالي موجودات الميزانية العمومية إلى ٤,٦٧٣ مليون درهم أي زيادة بنسبة ٣١٪ عن السنة السابقة (٣,٥٦٨ مليون درهم).

أن قيمة الموجودات الائتمانية للبنك قد زادت بنسبة ١٥٪ إلى ٦,٩٥٨ مليون درهم (مبلغ ٦,٠٤٣ مليون درهم في سنة ٢٠١٥) لتصبح مجمل الموجودات الموجودة في حوزة البنك وتخضع لإدارته ١١,٦٣١ مليون درهم (٩,٦١١ مليون درهم في ٢٠١٥).

نقترح توزيع أرباح السنة لتصبح كما يلي:

	درهم
- تحويل إلى الاحتياطي الخاص وفقاً لمتطلبات المادة ٥٨ (٢) من النظام الأساسي للبنك	٣,٣٥٦,٥٠٠

بينما نواصل مسيرتنا في بناء مؤسسة بنكية اقليمية خاصة، نتوجه بالشكر لعملائنا على دعمهم وكذلك نشكر موظفينا على إخلاصهم وتفانيهم في العمل.

مجلس الإدارة
٢٧ فبراير ٢٠١٧
دبي، الإمارات العربية المتحدة

إرنست و يونغ
صندوق بريد ٩٢٦٧
الطابق ٢٨، برج الصقر للأعمال
شارع الشيخ زايد
دبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٤٠٠٠ ٣٣٢ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٤٠٠٤ ٣٣٢ ٤ ٩٧١+
dubai@ae.ey.com
ey.com/mena

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما مجتمعة بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، والبيانات الموحدة للدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في فقرة "مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من هذا التقرير. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين إلى جانب متطلبات أخلاقيات المهنة ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا جميع مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية الموحدة.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي، في رأينا المهني، كان لها أكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم التعامل مع تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة بشكل إجمالي وعند تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وبخصوص كل أمر من الأمور الموضحة أدناه، فإن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا لهذا الأمر موضح في هذا السياق.

لقد قمنا بتنفيذ مسؤولياتنا الموضحة في فقرة مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بتلك الأمور. وبناءً عليه، فقد تضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للاستجابة إلى تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. وتوفر لنا نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المنفذة للتعامل مع الأمور الموضحة أدناه، أساساً لإبداء رأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

(أ) تقييم الاستثمارات غير المتداولة والانخفاض في قيمة الاستثمارات المتوفرة للبيع

يتم تحديد تقييم الاستثمارات غير المتداولة ضمن الاستثمارات المتوفرة للبيع من خلال تطبيق نموذج التقييم الذي قد يتضمن غالباً إصدار حكم واستخدام التقديرات والافتراضات. بالإضافة إلى ذلك، تتعامل المجموعة مع الاستثمارات المتوفرة للبيع باعتبارها منخفضة القيمة عند حدوث انخفاض جوهري أو ممتد في القيمة العادلة للاستثمارات دون تكلفتها أو عند وجود دليل موضوعي آخر على حدوث الانخفاض في القيمة. وتقوم المجموعة بتقييم عدد من العوامل وتشمل مبلغ الانخفاض وطول فترة الانخفاض في قيمة الاستثمارات والتقلبات العادية في سعر السهم للاستثمارات المتداولة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المتداولة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، تمثل الاستثمارات المتوفرة للبيع نسبة ٤٤% من إجمالي الموجودات. إن تحديد نموذج التقييم للاستثمارات غير المتداولة وما هو "جوهري" أو "ممتد" للاستثمارات المتوفرة للبيع يتطلب تقديراً معقولاً وبالتالي تمثل أحد أمور التدقيق الهامة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع (تتمة)

أمور التدقيق الهامة (تتمة)

(أ) تقييم الاستثمارات غير المتداولة والانخفاض في قيمة الاستثمارات المتوفرة للبيع (تتمة)

بالنسبة لتقييم الاستثمارات غير المتداولة، قمنا بتقييم كلٌ من المنهجية والافتراضات بما في ذلك المدخلات الرئيسية المستخدمة من قِبل الإدارة في حساب القيم في نهاية السنة و قمنا بمقارنة التقييم مع آخر بيانات مالية مدققة متوفرة أو بيانات التمويل، إذا كان ذلك ممكناً. فيما يتعلق بالانخفاض في قيمة الاستثمارات المتوفرة للبيع، تتألف إجراءات التدقيق التي قمنا بها، من بين إجراءات أخرى، من تقييم تقدير الإدارة للانخفاض الجوهري أو الممتد و فيما اذا كان يوجد دليل موضوعي على حدوث الانخفاض في القيمة لأيٍ من الاستثمارات المتوفرة للبيع وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. بالنسبة للاستثمارات غير المتداولة حيث كانت التدفقات النقدية المستقبلية العامل الأساسي لتقييم الانخفاض في القيمة، لقد قمنا بتقييم دقيق لهذه التدفقات النقدية المستقبلية استناداً للمدخلات ودليل آخر متوفر كما في تاريخ إعداد التقارير. وقمنا أيضاً بتقييم مدى كفاية إفصاح المجموعة في الإيضاح ١٢ حول البيانات المالية.

(ب) الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات

يوجد خطر كامن أن القيمة المدرجة للقروض والسلفيات المسجلة بالتكلفة المطفأة قد تكون خاطئة. وتقوم الإدارة بتقدير الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات باستخدام أحكام تستند إلى افتراضات وتقديرات غير مؤكدة ونظراً لأهمية القروض والسلفيات (التي تمثل ١٨% من إجمالي الموجودات) والتقديرات غير المؤكدة المعنية، فإن ذلك يعتبر أحد أمور التدقيق الهامة.

يتم تطبيق الأحكام لتحديد المعايير والافتراضات المناسبة المستخدمة لاحتساب الانخفاض في القيمة وتشمل، من بين أمور أخرى، افتراضات حول العملاء الذين قد يكون لديهم مخاطر كبيرة بالتعثر في السداد وتقييم الضمانات للإقراض المضمون واستمرارية التدفقات النقدية المستقبلية لعملاء القروض.

تشتمل الإجراءات التي قمنا بها تقييم إجراءات الرقابة الداخلية لتسجيل ومراقبة القروض والسلفيات والموافقة عليها وتقييم المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في تقييم مدى كفاية مخصصات الانخفاض في القيمة للقروض التي تم تقييمها بشكلٍ فردي واحتساب مخصصات الانخفاض في القيمة التي تم تقييمها بشكل جماعي. وأجرينا تقييمات ائتمانية تفصيلية للقروض والسلفيات التي تتجاوز حد معين. قمنا بتقييم مدى معقولية التدفقات النقدية القابلة للاسترداد وتحقيق الضمانات والمصادر الأخرى المحتملة للسداد. وقمنا أيضا بتقييم مدى ملاءمة قيمة الضمانات التي تحتفظ بها المجموعة، حيثما أمكن، من خلال مقارنتها مع الأدلة المستمدة من الخارج مثل تقييم العقارات والقيمة العادلة للاستثمارات.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة، بخلاف البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات الخاص بنا.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا ولن نبدي أي استنتاج تدقيق حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه والتحقق مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو التي يبدو أنها تتضمن أخطاءً جوهرية. وفي حال توصلنا إلى استنتاج، بناءً على الإجراءات التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدققي الحسابات، أن هناك أخطاءً جوهرية في تلك المعلومات الأخرى، فإنه علينا الإشارة إلى ذلك. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع (تتمة)

مسؤولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن هذه البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والأحكام المعنية من النظام الأساسي للبنك والقانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، كما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بمواصلة أعمال البنك على أساس مبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية البنك أو إيقاف أعماله أو ليس لديه أي بديل واقعي لذلك.

يتحمل مسؤولي الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل إجمالي، خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا حول البيانات المالية الموحدة. وإن التأكيدات المعقولة هي عبارة عن مستوى عالي من التأكيدات، لكنها ليست ضماناً بأن التدقيق الذي تم إجراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف يكتشف دائماً الأخطاء الجوهرية عند وجودها. وقد تنشأ الأخطاء نتيجة لاحتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، بشكل معقول على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

في إطار عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بإجراء الأحكام المهنية مع إبقاء مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر لنا أساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية الموحدة. إن مخاطر عدم اكتشاف الخطأ الجوهري الناتج عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم نظام الرقابة الداخلية المعني بتدقيق البيانات المالية لتصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لطريقة المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية وتقييم، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تلقي بمزيد من الشكوك حول قدرة البنك على مواصلة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف البنك عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث المتضمنة بشكل يحقق العرض العادل للبيانات المالية الموحدة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع (تتمة)

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بخصوص المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. ونحن نتحمل المسؤولية عن توجيه وتنفيذ عملية تدقيق البيانات المالية للبنك والإشراف عليها. ونتحمل وحدنا المسؤولية عن رأينا حول البيانات المالية.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص، من بين أمورٍ أخرى، النطاق والإطار الزمني المخطط للتدقيق ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي عيوب جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

كما نقدم إقراراً لمسؤولي الحوكمة يفيد بأننا قد امتثلنا لقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونبلغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول بأنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، في حال وجدت.

ومن بين الأمور التي يتم الإبلاغ عنها لمسؤولي الحوكمة، يتم تحديد تلك الأمور التي نرى أنها كانت أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تعتبر أمور التدقيق الهامة. ونقوم بوصف تلك الأمور في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلا إذا كان القانون أو اللوائح تمنع الإفصاح عن هذا الأمر للعامة أو، في حالات نادرة للغاية، نرى أنه يجب عدم الإفصاح عن هذا الأمر في تقريرنا حيث أنه من المتوقع أن تتجاوز التداعيات السلبية للقيام بذلك بشكل معقول فوائد المصلحة العامة الناتجة عن هذا الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما نشير، وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى ما يلي:

١) تحتفظ المجموعة بسجلات محاسبية منتظمة؛

٢) لقد حصلنا على جميع المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛

٣) تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للأحكام المعنية من القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي للبنك؛

٤) تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة مع الدفاتر المحاسبية للمجموعة؛

٥) تم الإفصاح عن الاستثمارات في الأسهم والأوراق المالية ضمن الإيضاحات ١٢ و ١٣ حول البيانات المالية الموحدة وتشتمل على المشتريات والاستثمارات التي قامت بها المجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦؛

٦) يبين إيضاح ٢٢ الافصاحات المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي اعتمدت عليها؛

٧) استناداً إلى المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يسترع انتباهنا ما يستوجب الاعتقاد بأن البنك قد خالف، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، أي من الأحكام المعنية من القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة أو النظام الأساسي للبنك على وجه قد يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزه المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦؛ و

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى (تتمة)

٨) استناداً إلى المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يقم البنك بمساهمات اجتماعية خلال السنة.

علاوة على ذلك، وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ في دولة الإمارات العربية المتحدة، نفيدكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

عن إرنست ويونغ

توقيع
أنتوني اوسوليفان
شريك
رقم القيد: ٦٨٧

٢٧ فبراير ٢٠١٧
دبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	إيضاح	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
دخل الفوائد	٤	٤١,٦٢٥	٣٥,٧٩٥
صافي الدخل من الاستثمارات	٥	٦٥,٥٨٧	٧٩,٠٤١
		١٠٧,٢١٢	١١٤,٨٣٦
مصاريف الفوائد		(٣١,٢١٣)	(٣٤,٠٣٨)
صافي دخل الفوائد وصافي الدخل من الاستثمارات		٧٥,٩٩٩	٨٠,٧٩٨
الرسوم واالعمولات ودخل آخر	٦	٦٠,٣١٩	٢٨,٢١١
أرباح تحويل عملة – صافي		٦,٦٦٦	٢,٣٥٥
الدخل التشغيلي		١٤٢,٩٨٤	١١١,٣٦٤
مصاريف عمومية وإدارية	٧	(٨١,٣٩٩)	(٦٧,٦٩٠)
خسائر الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتوفرة للبيع		(٣,٩٤١)	(٢٣,٢٠٠)
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات	١٢	(١٥,٥٠٠)	–
عكس/(خسائر) الانخفاض في قيمة الاستثمارات في سبائك ذهبية	١٢	٤٣	(٤٠)
(خسائر)/عكس الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات		(٨,٢٩٥)	٧,٧٠٠
المصاريف التشغيلية		(١٠٩,٠٩٢)	(٨٣,٢٣٠)
الأرباح للسنة		٣٣,٨٩٢	٢٨,١٣٤
العائدة الي:			
مساهمي الشركة الام		٣٣,٥٦٥	٢٨,١٣٤
الحصص غير المسيطرة		٣٢٧	–
الأرباح للسنة		٣٣,٨٩٢	٢٨,١٣٤
الربح الأساسي والمخفف للسهم العائد إلى مساهمي الشركة الأم (بالدرهم)	٨	٤٧,٩٥	٤٠,١٩

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٨ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	إيضاح	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
الأرباح للسنة		٣٣,٨٩٢	٢٨,١٣٤
الدخل الشامل/(الخسائر الشاملة) التي سيتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل في السنوات اللاحقة			
صافي الأرباح/(الخسائر)غير المحققة من الاستثمارات المتوفرة للبيع		٧,٦٧٤	(٢٩,٢٤٨)
صافي الأرباح المحققة المحولة إلى بيان الدخل عند استبعاد الاستثمارات المتوفرة للبيع	٥	(٩,٨٦٥)	(٣٣,٤٩٢)
خسائر الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتوفرة للبيع المثبتة في بيان الدخل		٣,٩٤١	٢٣,٢٠٠
بنود الدخل الشامل/(الخسائر الشاملة) الأخرى للسنة		١,٧٥٠	(٣٩,٥٤٠)
إجمالي الدخل الشامل/(الخسائر الشاملة) للسنة		٣٥,٦٤٢	(١١,٤٠٦)
العائدة الي:			
مساهمي الشركة الام		٣٥,٣١٥	(١١,٤٠٦)
الحصص غير المسيطرة		٣٢٧	-
إجمالي الدخل الشامل / (الخسائر الشاملة) للسنة		٣٥,٦٤٢	(١١,٤٠٦)

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٨ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	إيضاح	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
الموجودات			
نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي			
لدولة الإمارات العربية المتحدة	٩	٣٥٤,١٢٤	٣٣٨,٨٢١
مستحقات من البنوك	١٠	١,٣٠٥,٢١٧	١,٤٣١,٤٤٩
القروض والسلفيات، صافي	١١	٨٢٣,٩٨٦	٣٠٧,٧٩٤
الاستثمارات، صافي	١٢	٢,١٥٤,٧٠٩	١,٤٦٧,٢٠٩
الاستثمار في شركة شقيقة	١٣	٧٢	٧٢
موجودات ثابتة	١٤	٥,٨٩٨	٥,٠٧٣
موجودات أخرى	١٥	٢٩,١٩٠	١٨,٠٠٥
إجمالي الموجودات		٤,٦٧٣,١٩٦	٣,٥٦٨,٤٢٣
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مستحقات للبنوك	١٦	٧٠٥,١٣٣	٣٤,٤٠٢
ودائع العملاء		٣,٤٣٠,٣٥٦	٣,١٧٠,٣٨٥
مطلوبات أخرى	١٧	٧٠,٠٦٢	٣٥,٣٠٣
إجمالي المطلوبات		٤,٢٠٥,٥٥١	٣,٢٤٠,٠٩٠
حقوق الملكية			
رأس المال	١٨	٧٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	١٨	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
احتياطي خاص	١٨	٣٥,١٥٤	٣١,٧٩٧
التغيرات المتراكمة في القيم العادلة		١٤,٤٥٨	١٢,٧٠٨
أرباح غير موزعة		٢٠٩,٠٣٦	١٧٨,٨٢٨
حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم		٣٦٣,٦٤٨	٣٢٨,٣٣٣
حصص غير مسيطرة		١٠٣,٩٩٧	–
إجمالي حقوق الملكية		٤٦٧,٦٤٥	٣٢٨,٣٣٣
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		٤,٦٧٣,١٩٦	٣,٥٦٨,٤٢٣

تمت الموافقة على البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٧ ووقعت نيابة عنهم من قبل:

عمر عبد الله الفطيم
(رئيس مجلس الإدارة)

بطي عبيد الملا
(عضو مجلس الإدارة)

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٨ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	إيضاح	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
الأنشطة التشغيلية			
الأرباح للسنة		٣٣,٨٩٢	٢٨,١٣٤
التعديلات للبنود التالية:			
الاستهلاك	١٤	٢,٢٩٨	٢,٠٣٨
خسائر الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتوفرة للبيع		٣,٩٤١	–
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات		١٥,٥٠٠	٢٣,٢٠٠
(عكس)/خسائر الانخفاض في قيمة السبائك الذهبية	١٢	(٤٣)	٤٠
خسائر/(عكس) الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات	١٢	٨,٢٩٥	(٧,٧٠٠)
التغيرات في المستحقات للبنوك التي تستحق في الأصل بعد أكثر من ثلاثة أشهر		١٠٠,٠٠٠	(٥٦,٩٣١)
التغيرات في المستحقات من البنوك التي تستحق في الأصل بعد أكثر من ثلاثة أشهر		(٢٠٦,٤٤٧)	–
التغيرات في القروض والسلفيات (صافي)		(٥٢٤,٤٨٧)	٢٧٣,١٥٧
التغيرات في الموجودات الأخرى		(١١,١٨٥)	٣٣٨
التغيرات في الاستثمارات (صافي)		(٧٠٥,١٤٨)	٩٨,٧٠٤
التغيرات في ودائع العملاء		٢٥٩,٩٧١	١٨٥,٣٢٢
التغيرات في المطلوبات الأخرى		٣٤,٧٥٩	(١٣,٧٩٠)
صافي النقد (المستخدم في)/من الأنشطة التشغيلية		(٩٨٨,٦٥٤)	٥٣٢,٥١٢
الأنشطة الاستثمارية			
شراء موجودات ثابتة	١٤	(٣,١٢٣)	(٢,٢٧٧)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(٣,١٢٣)	(٢,٢٧٧)
الأنشطة التمويلية			
أموال من الحصص غير المسيطرة		١٠٣,٦٧٠	–
صافي النقد من الأنشطة التمويلية		١٠٣,٦٧٠	–
صافي (النقص)/الزيادة في النقدية وشبه النقدية		(٨٨٨,١٠٧)	٥٣٠,٢٣٥
النقدية وشبه النقدية في ١ يناير		١,٧٣٥,٨٦٨	١,٢٠٥,٦٣٣
النقدية وشبه النقدية في ٣١ ديسمبر		٨٤٧,٧٦١	١,٧٣٥,٨٦٨
تتألف النقدية وشبه النقدية من المبالغ التالية المدرجة في بيان المركز المالي التي تستحق في الأصل خلال ثلاثة أشهر أو أقل:			
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي		٣٥٤,١٢٤	٣٣٨,٨٢١
مستحقات من البنوك		١,٠٩٨,٧٧٠	١,٤٣١,٤٤٩
مستحقات إلى البنوك		(٦٠٥,١٣٣)	(٣٤,٤٠٢)
		٨٤٧,٧٦١	١,٧٣٥,٨٦٨
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح			
فوائد مدفوعة		٢٣,٨٢٢	٥١,٢٠٨
فوائد مقبوضة (تشمل من الاستثمارات)		٧٦,٠٩٥	٧٠,٦٨٣
توزيعات أرباح مقبوضة		١٥,١٨٦	١٤,٦٥٨

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٨ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك الإمارات للإستثمار (ش.م.ع)

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	رأس المال *ألف درهم*	*احتياطي قانوني* *ألف درهم*	*احتياطي خاص* *ألف درهم*	*التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة* *ألف درهم*	*الأرباح غير الموزعة* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*	*الحصص غير المسيطرة* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
في ١ يناير ٢٠١٦	٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣١,٧٩٧	١٢,٧٠٨	١٧٨,٨٢٨	٣٢٨,٣٣٣	–	٣٢٨,٣٣٣
الأرباح للسنة	–	–	–	–	٣٣,٥٦٥	٣٣,٥٦٥	٣٢٧	٣٣,٨٩٢
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة	–	–	–	١,٧٥٠	–	١,٧٥٠	–	١,٧٥٠
إجمالي الدخل الشامل للسنة	–	–	–	١,٧٥٠	٣٣,٥٦٥	٣٥,٣١٥	٣٢٧	٣٥,٦٤٢
التحويلات	–	–	٣,٣٥٧	–	(٣,٣٥٧)	–	–	–
الحركة في الحصص غير المسيطرة	–	–	–	–	–	–	١٠٣,٦٧٠	١٠٣,٦٧٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٥,١٥٤	١٤,٤٥٨	٢٠٩,٠٣٦	٣٦٣,٦٤٨	١٠٣,٩٩٧	٤٦٧,٦٤٥

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٨ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	رأس المال *ألف درهم*	*احتياطي قانوني* *ألف درهم*	*احتياطي خاص* *ألف درهم*	*التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة* *ألف درهم*	*الأرباح غير الموزعة* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*	*الحصص غير المسيطرة* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
في ١ يناير ٢٠١٥	٦٥,٠٠٠	٣٢,٥٠٠	٢٨,٩٨٤	٥٢,٢٤٨	١٦١,٠٠٧	٣٣٩,٧٣٩	–	٣٣٩,٧٣٩
الأرباح للسنة	–	–	–	–	٢٨,١٣٤	٢٨,١٣٤	–	٢٨,١٣٤
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة	–	–	–	(٣٩,٥٤٠)	–	(٣٩,٥٤٠)	–	(٣٩,٥٤٠)
إجمالي (الخسائر الشاملة)/ الدخل الشامل للسنة	–	–	–	(٣٩,٥٤٠)	٢٨,١٣٤	(١١,٤٠٦)	–	(١١,٤٠٦)
التحويلات	–	٢,٥٠٠	٢,٨١٣	–	(٥,٣١٣)	–	–	–
توزيعات أرباح بالأسهم – (إيضاح ١٩)	٥,٠٠٠	–	–	–	(٥,٠٠٠)	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣١,٧٩٧	١٢,٧٠٨	١٧٨,٨٢٨	٣٢٨,٣٣٣	–	٣٢٨,٣٣٣

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٢٨ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

١- التأسيس والأنشطة

تأسس بنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع ("البنك") بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٧٦ في دبي، الإمارات العربية المتحدة بموجب موسوم من صاحب السمو حاكم دبي. في عام ١٩٩٩، تم تسجيل البنك بموجب قانون الشركات التجارية رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ في دولة الإمارات العربية المتحدة (وتعديلاته) كشركة مساهمة عامة. إن القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ في شأن الشركات التجارية أصبح ساري المفعول بداية من تاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٥، وسيحل محل القانون الاتحادي الحالي رقم ٨ لسنة ١٩٨٤. ويقوم البنك حالياً بتقييم تأثير القانون الجديد ومن المتوقع الالتزام به كاملاً قبل انقضاء فترة السماح التي تنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠١٧.
يقوم البنك بالأعمال المصرفية الخاصة والأعمال المصرفية الاستثمارية. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص.ب ٥٥٠٣ دبي، الإمارات العربية المتحدة.

تتألف البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ من البيانات المالية للبنك وشركته التابعة (يُشار إليهما مجتمعين بـ "المجموعة").

إن البنك هو شركة تابعة لشركة الفطيم الخصوصية ذ.م.م التي تملك نسبة ٥٢,٨٥% (٢٠١٥ - ٥٢,٨٥%) من أسهم البنك.

٢- أسس إعداد البيانات المالية

٢-١ العرف المحاسبي
يتم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس المشتقات والاستثمارات المتوفرة للبيع والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

يتم عرض البيانات المالية بدرهم الإمارات العربية المتحدة باعتباره العملة المستخدمة لدى البنك ويجري تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف درهم (ألف درهم) إلا إذا أشير لغير ذلك.

٢-٢ بيان التوافق
يتم إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات القوانين السارية المفعول في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢-٣ أسس توحيد البيانات المالية
تتألف البيانات المالية الموحدة من البيانات المالية للبنك والشركة التابعة له (منشأة لأغراض خاصة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. يتم تحقيق السيطرة عندما يكون البنك معرضاً إلى، أو لديه حقوق في، عوائد متغيرة من ارتباطه مع الشركة المستثمر فيها ولديه القدرة في التأثير على تلك العوائد من خلال سلطته على الشركة المستثمر فيها. وعلى وجه التحديد، يقوم البنك بالسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا وفقط إذا كان لدى البنك:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تعطي البنك القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات العلاقة للشركة المستثمر فيها)؛
- التعرض إلى، أو الحقوق في، عوائد متغيرة من ارتباطه في الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام السلطة على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عوائدها.

يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كانت لديه السيطرة على الشركة المستثمر فيها أم لا، إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى أن هناك تغيرات لواحد أو أكثر من العناصر الثلاثة للسيطرة المبينة أعلاه.

عندما يكون لدى البنك أقل من أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مماثلة في الشركة المستثمر فيها، فيكون له سيطرة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافية لتعطيه القدرة الفعلية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من طرف واحد.

يأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات العلاقة عند تقييم ما إذا كانت أو لم تكن حقوق التصويت للبنك في الشركة المستثمر فيها تكفي لتعطيه السيطرة، بما في ذلك:

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

٢-٣ أسس توحيد البيانات المالية (تتمة)

- حجم حصة البنك من حقوق التصويت في مقابل حجم وتوزيع حصص حملة حقوق التصويت الآخرين؛
- حقوق التصويت المحتملة التي يقيمها البنك أو حملة حقوق التصويت الآخرين أو الأطراف الأخرى؛
- الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- أي حقائق وظروف إضافية تشير إلى أن البنك لديه، أو ليس لديه، القدرة الحالية لمباشرة الأنشطة ذات الصلة في الوقت الذي يجب أخذ القرارات به، بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين.

يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما يحصل البنك على السيطرة على الشركة التابعة ويتوقف التوحيد عندما يخسر البنك السيطرة على الشركة التابعة. تحديداً، دخل ومصاريف الشركة التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو استبعادها خلال السنة تدرج في بيان الدخل الموحد من تاريخ حصول البنك على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة البنك على الشركة التابعة.

إن الأرباح أو الخسائر وكل عنصر من بنود الدخل الشامل الأخرى يعود إلى مالكي البنك وللحصص غير المسيطرة. ويعود إجمالي الدخل الشامل للشركة التابعة إلى مالكي البنك وللحصص غير المسيطرة حتى ولو نتج عن هذا عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

وعند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لجعل سياساتها المحاسبية تتماشى مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم حذف جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف والتدفقات النقدية التي تتعلق بالمعاملات بين أعضاء المجموعة عند توحيد البيانات المالية.

المنشآت لأغراض خاصة

المنشآت لأغراض خاصة هي منشأة تم تصميمها بحيث تكون حقوق التصويت أو حقوق مماثلة ليست هي العامل الرئيسي في تحديد من يسيطر على المنشأة، على سبيل المثال عندما ترتبط أي حقوق تصويت بالمهام الإدارية فقط وتوجه الأنشطة الرئيسية من خلال الترتيبات التعاقدية. المنشآت لأغراض خاصة هي منشآت تقتصر غالباً على أنشطة مقيدة وتم إنشاؤها لتحقيق هدف دقيق وغرض محدد مثل توريق الموجودات أو تنفيذ صفقة تمويل محددة. تكون المنشآت لأغراض خاصة موحدة عندما، بناءً على تقييم جوهري لعلاقتها مع المجموعة ومخاطر ومزايا المنشآت لأغراض خاصة، ترى المجموعة أنه يسيطر على المنشآت لأغراض خاصة.

قد تشير الظروف التالية إلى علاقة، من حيث الجوهر، سيطرة المجموعة وبالتالي توحيد المنشآت لأغراض خاصة:

- إن أنشطة المنشآت لأغراض خاصة تجري بالنيابة عن المجموعة وفقاً لاحتياجاتها التجارية المحددة بحيث تحصل فيها المجموعة على فوائد من عملية المنشآت لأغراض خاصة.
- إن المجموعة لديها الحق في الحصول على أغلبية فوائد المنشآت لأغراض خاصة وبالتالي قد تتعرض للمخاطر المترتبة عليها؛ أو
- تحتفظ المجموعة بأغلبية المخاطر المتبقية أو مخاطر الملكية المتعلقة بالمنشآت لأغراض خاصة أو موجوداتها من أجل الحصول على فوائد من أنشطتها.

يتم تقييم ما إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشآت لأغراض خاصة في البداية ويتم إعادة التقييم في كل تاريخ بيان مركز مالي.

يتم توحيد صندوق إي آي بي للسيولة المعزز المحدود (الشركة)، وهو منشأة لغرض خاص يمارس البنك سيطرته عليها، وتمتلك حصة بنسبة ٦٦% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥-١٠٠%) في هذه البيانات المالية الموحدة. أطلقت الشركة صندوق السيولة. تم تعيين البنك كمدير استثماري ووصي على الصندوق. إن الشركة تدار من قبل أي آي بي- إدارة الاستثمارات (كايمان) المحدودة، وهي شركة تابعة بنسبة ١٠٠٪ لشركة شقيقة لبنك الإمارات للإستثمار ش.م.ع. الشركة هي شركة استثمارية متعددة المجالات وغير محدودة، تم تأسيسها لتعمل كوحدة وصاية غير محدودة أو صناديق مشتركة وهي شركة معافاة ذات مسؤولية محدودة تشكلت بموجب قوانين جزر كايمان. إن الهدف الاستثماري للشركة هو توليد الدخل والحفاظ على رأس المال من خلال الاستثمار على المدى القصير في أدوات الدين ذات الجودة العالية والأوراق المالية ذات العلاقة.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

٢-٤ التغيرات في السياسات المحاسبية

المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١- *الترتيبات المشتركة: احتساب الاستحواذ على الحصص*
تتطلب التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ أن المشغل المشترك الذي يقوم باحتساب الاستحواذ على الحصص في عملية مشتركة، حيث يشكل نشاط العملية المشتركة أعمال، يجب أن تطبق مبادئ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ ذات العلاقة باحتساب دمج الأعمال. توضح التعديلات أيضاً أن الحصة المحتفظ بها سابقاً في عملية مشتركة لا يعاد قياسها عند استحواذ حصة إضافية في نفس العملية المشتركة إذا تم الاحتفاظ بالسيطرة المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إضافة استثناء نطاق للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ لتحديد أن التعديلات لا تنطبق عندما يكونا الطرفان اللذان يتقاسمان السيطرة المشتركة، بما في ذلك المنشأة التي تعد التقارير، هما تحت السيطرة المشتركة لنفس الطرف المسيطر النهائي.

تنطبق التعديلات على كل من الاستحواذ على الحصة الأولية في عملية مشتركة والاستحواذ على أية حصص إضافية أخرى لنفس العملية المشتركة ويتم تطبيقها مستقبلاً. لن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على المجموعة نظراً لأنه لم يتم الاستحواذ على حصص في عملية مشتركة خلال السنة.

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨: *توضيح طرق مقبولة من الاستهلاك والإطفاء*
توضح التعديلات المبادئ في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ الموجودات الثابتة والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ الموجودات غير الملموسة أن الإيرادات تمثل نمطاً من المزايا الاقتصادية التي يتم إنتاجها من تشغيل أعمال (حيث يكون بند الموجودات جزءاً منها) بدلا من المزايا الاقتصادية التي يتم استهلاكها من خلال استخدام بند الموجودات. ونتيجة لذلك، لا يمكن استخدام طريقة قائمة على الإيرادات لاستهلاك موجودات ثابتة، ويمكن استخدامها فقط في ظروف محدودة جدا لإطفاء موجودات غير ملموسة. يتم تطبيق هذه التعديلات مستقبلاً وليس لهذه التعديلات أي تأثير على المجموعة نظراً لأن المجموعة لم تستخدم طريقة قائمة على الإيرادات لاستهلاك موجوداتها غير المتداولة.

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧: طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة
تسمح التعديلات للمنشآت استخدام طريقة حقوق الملكية لمعالجة الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الشقيقة محاسبياً في البيانات المالية المنفصلة الخاصة بها. إن المنشآت التي تطبق بالفعل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية واختارت التغيير إلى طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة الخاصة بها سوف تضطر إلى تطبيق هذا التغيير بأثر رجعي. ليس لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ مبادرة الإفصاح
إن التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ توضح، بدلاً من أن تغير جوهرياً، المتطلبات الحالية للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١. وتوضح التعديلات:

- متطلبات حد الإفصاح في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١
- أن بعض البنود المحددة في بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى وبيان المركز المالي يمكن تفصيلها.
- أن يكون لدى المنشآت مرونة فيما يتعلق بترتيب عرض الإيضاحات في البيانات المالية
- أن حصة بنود الدخل الشامل الأخرى في الشركات الشقيقة والمشاريع المشتركة التي يتم معالجتها محاسبياً باستخدام طريقة حقوق الملكية يجب تقديمها في مجموعة كبند واحد منفصل، وتصنف ضمن تلك العناصر التي سوف يتم أو لا يتم لاحقاً إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر.

علاوة على ذلك، فإن التعديلات توضح المتطلبات المطبقة عند عرض المجموع الفرعي الإضافي في بيان المركز المالي وبيان الدخل وبنود الدخل الشامل الأخرى. ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على المجموعة.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

٢-٤ التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات (تتمة)

التعديلات على المعيارين الدوليين لإعداد التقارير المالية رقمي ١٠ و١٢ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ المنشآت الاستثمارية – *تطبيق استثناء التوحيد*
تعالج التعديلات الأمور التي نتجت من تطبيق استثناء المنشآت الاستثمارية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ – البيانات المالية الموحدة. إن التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ توضح أن الإعفاء من عرض البيانات المالية الموحدة ينطبق على المنشأة الأم التي هي شركة تابعة للمنشأة الاستثمارية، عندما قامت المنشأة الاستثمارية بقياس جميع الشركات التابعة لها بالقيمة العادلة.

إضافة على ذلك، إن التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ يوضح أنه يتم توحيد فقط الشركة التابعة للمنشأة الاستثمارية والتي ليست منشأة استثمارية بحد ذاتها ولكن تقدم خدمات الدعم إلي المنشأة الاستثمارية. ويتم قياس جميع الشركات التابعة الأخرى للمنشأة الاستثمارية بالقيمة العادلة. إن التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشاريع المشتركة تسمح للمستثمر، عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، أن يحتفظ بقياس القيمة العادلة الذي تم تطبيقه من قبل الشركة الشقيقة أو المشروع المشترك للشركة الشقيقة حسب حصصها في الشركات التابعة.

يتم تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي. لن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على المجموعة نظراً لأن المجموعة لا تقوم بتطبيق استثناء التوحيد.

التحسينات السنوية دورة ٢٠١٢ – ٢٠١٤
تتضمن هذه التحسينات:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٥ موجودات غير متداولة محتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة
يتم استبعاد الموجودات (أو مجموعات الاستبعاد) عموماً إما من خلال بيعها أو توزيعها على الملاك. يوضح هذا التعديل أن التغيير من إحدى أساليب الاستبعاد تلك إلى أخرى لن تعتبر خطة جديدة للاستبعاد، بل هي استمرار للخطة الأصلية. وبالتالي، لا يوجد انقطاع في تطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٥. يجب تطبيق هذا التعديل مستقبلاً.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ الأدوات المالية: الإفصاحات
(١) عقود تقديم الخدمات
يوضح التعديل أن عقود تقديم الخدمات التي تشمل رسوم، يمكن أن تشكل ارتباطاً مستمراً في بند الموجودات المالي. يجب على المنشأة تقييم طبيعة الرسوم والترتيب مقابل توجيهات الارتباط المستمر الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ من أجل تقييم ما إذا كان يلزم تقديم افصاحات. يجب تقييم عقود تقديم الخدمات التي تشكل ارتباط مستمر بأثر رجعي. ومع ذلك، فإن الإفصاحات المطلوبة لا يلزم تقديمها عن أي فترة تبدأ قبل الفترة السنوية التي تطبق فيها المنشأة التعديلات لأول مرة.

(٢) قابلية تطبيق التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ في البيانات المالية المرحلية الموجزة
يوضح التعديل أن متطلبات الإفصاح عن التسوية لا تنطبق على البيانات المالية المرحلية الموجزة، إلا إذا قدم الإفصاح تحديثاً جوهرياً للمعلومات الواردة في التقرير السنوي الأخير. يتم تطبيق هذا التعديل بأثر رجعي.

المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ مزايا الموظفين
يوضح هذا التعديل أن نشاط السوق لسندات الشركات عالية الجودة يتم تقييمه على أساس العملة التي تم بها تصنيف الالتزام وليس الدولة التي تم فيها الالتزام. عندما لا يكون هناك سوق نشطة لسندات الشركات عالية الجودة في تلك العملة، يجب استخدام معدلات السندات الحكومية. يتم تطبيق هذا التعديل في المستقبل.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

٢-٤ التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات (تتمة)

المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ التقارير المالية المرحلية
يوضح التعديل أن الإفصاحات المرحلية المطلوبة يجب أن تكون إما في البيانات المالية المرحلية أو مدرجه في أي تقرير مالي مرحلي آخر يشير إلى البيانات المالية المرحلية (على سبيل المثال في تقرير الإدارة أو تقرير المخاطر). يجب أن تكون المعلومات الأخرى المتضمنة في التقرير المالي المرحلي متاحة للمستخدمين بنفس شروط وتوقيت البيانات المالية المرحلية. يجب تطبيق هذا التعديل بأثر رجعي.

لا يوجد لهذه التحسينات أي تأثير على المجموعة.

٢-٥ المعايير الصادرة والتي لم يسر مفعولها بعد

إن المعايير والتفسيرات الصادرة والتي لم يسر مفعولها حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للمجموعة مدرجة أدناه. تنوي المجموعة اتباع هذه المعايير، عند الاقتضاء، عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية
في يوليو ٢٠١٤، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية الإصدار النهائي من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ – الأدوات المالية الذي يبين جميع مراحل الأدوات المالية ويحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ – الأدوات المالية: التثبيت والقياس وجميع الإصدارات السابقة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. يقدم المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والقياس والانخفاض في القيمة ومحاسبة التحوط. يسري مفعول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨، مع السماح بالتطبيق المبكر. باستثناء محاسبة التحوط، يجب التطبيق بأثر رجعي، ولكن معلومات المقارنة غير إلزامية. بخصوص محاسبة التحوط، يتم تطبيق هذه المتطلبات عموماً بالمستقبل، مع بعض الاستثناءات المحدودة. إن اتباع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ سيكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة، ولكن ليس له تأثير على تصنيف وقياس المطلوبات المالية للبنك. تقوم المجموعة حالياً بتحليل تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ الإيرادات من عقود العملاء
تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ في مايو ٢٠١٤ ويؤسس نموذجاً جديداً من خمس خطوات والذي سيتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة من عقود العملاء. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ تثبت الإيرادات بقيمة تمثل المبلغ الذي تتوقع المنشأة أن يحق لها مقابل نقل البضاعة أو تقديم الخدمات إلى العميل.

إن معيار الإيرادات الجديد سوف يحل محل جميع متطلبات تثبيت الإيرادات الحالية بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يلزم تطبيق إما المعيار بالكامل أو المعدل بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨. يسمح بالاتباع المبكر. تقوم المجموعة حالياً بتحليل مفصل لتأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ وتخطط لاتباع المعيار الجديد بتاريخ سريان المفعول المحدد.

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨- بيع أو مساهمة بالموجودات بين المستثمر وشركته الشقيقة أو مشروعه المشترك
تعرض التعديلات الاختلاف بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ في التعامل مع فقدان السيطرة على الشركة التابعة التي تم بيعها أو مساهمتها إلى شركة شقيقة أو مشروع مشترك. توضح التعديلات أنه يتم تثبيت كافة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو مساهمة بالموجودات التي تشكل أعمال، وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣، بين المستثمر وشركته الشقيقة أو مشروعه المشترك. ومع ذلك أي أرباح أو خسائر تنتج عن بيع أو مساهمة بالموجودات لا تشكل أعمال، تثبت فقط ضمن نطاق حصص المستثمرين غير المعنيين في الشركة الشقيقة أو المشروع المشترك. قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية تأجيل تاريخ سريان مفعول هذه التعديلات لوقت غير محدد، ولكن المنشأة التي تقوم باتباع مبكر للتعديلات يجب أن تطبقها بأثر رجعي.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

٢-٥ المعايير الصادرة والتي لم يسر مفعولها بعد (تتمة)

المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ بيان التدفقات النقدية – التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧
إن التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ بيان التدفقات النقدية تعد جزءاً من مبادرة الإفصاح الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية، وتستوجب على المنشآت تقديم إفصاحات تمكّن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة عن الأنشطة التمولية، بما في ذلك التغيرات الناتجة عن التدفقات النقدية والتغيرات غير النقدية. وعند تطبيق التعديلات لأول مرة، لا يلزم على المنشآت تقديم معلومات مقارنة للفترات السابقة. سوف يسري مفعول هذه التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٧، مع السماح بالتطبيق المبكر. وسوف تؤدي هذه التعديلات إلى تقديم إفصاحات إضافية من قبل المجموعة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار
تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ في يناير ٢٠١٦ ويحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ عقود الإيجار، والتفسير رقم ٤ الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية الذي يحدد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد إيجار، والقرار رقم ١٥ الصادر عن لجنة تفسير المعايير الخاص بالخصومات على عقود الإيجار التشغيلية، والقرار رقم ٢٧ الصادر عن لجنة تفسير المعايير والخاص بتقييم طبيعة المعاملات التي تتضمن الشكل القانوني لعقد الإيجار. ويوضح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ مبادئ التثبيت والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار، ويطالب المستأجرين بحساب جميع عقود الإيجار ضمن نموذج ميزانية عمومية واحد مماثل لمحاسبة عقود الإيجار التمويلية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧. ويتضمن المعيار استثناءين للتثبيت بالنسبة للمستأجرين، وهما عقود إيجار الموجودات "الأقل قيمة" (مثل أجهزة الكمبيوتر الشخصية) وعقود الإيجار قصيرة الأجل (عقود الإيجار التي تبلغ مدتها ١٢ شهراً أو أقل). وفي تاريخ بداية عقد الإيجار، سيقوم المستأجر بتثبيت بند مطلوبات لسداد دفعات الإيجار (بند مطلوبات الإيجار) وبند موجودات يمثل الحق في استخدام العقار المعني خلال مدة الإيجار (بند موجودات حق الاستخدام). كما يُطالَب المستأجرون بتثبيت مصاريف الفوائد على بند مطلوبات عقد الإيجار ومصاريف الاستهلاك على بند موجودات حق الاستخدام بشكلٍ منفصل.

كما يُطالَب المستأجر بإعادة قياس بند مطلوبات الإيجار عقب وقوع بعض الحالات (مثل حدوث تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية والذي ينتج عن حدوث تغير في المؤشر أو السعر المستخدم لتحديد تلك الدفعات). وسيقوم المستأجر عموماً بتثبيت مبلغ إعادة قياس بند مطلوبات عقد الإيجار كتسوية لبند موجودات حق الاستخدام.

لا تتغير محاسبة المؤجر بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ بشكلٍ جوهري عن المحاسبة الحالية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧. يستمر المؤجرون في تصنيف جميع عقود الإيجار باستخدام نفس مبدأ التصنيف كما في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧، ويفرقون بين نوعين من عقود الإيجار: عقود الإيجار التشغيلية وعقود الإيجار التمويلية.

كما يطالب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المستأجرين والمؤجرين بتقديم مزيد من الإفصاحات الشاملة أكثر مما هو مطلوب بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧. يسري مفعول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩. ويسمح بالتطبيق المبكر، لكن ليس قبل أن تطبق المنشأة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥. ويمكن للمستأجر اختيار تطبيق المعيار باستخدام إما منهجية التطبيق الكامل بأثر رجعي أو التطبيق المعدل بأثر رجعي. وتسمح أحكام الانتقال إلى المعيار الجديد ببعض الإعفاءات. وتقوم المجموعة حالياً بتقييم الأثر المحتمل للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ على بياناتها المالية الموحدة.

٢-٦ الأحكام والتقديرات الإدارية الجوهرية

إن إعداد البيانات المالية بالتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة والافتراضات والأحكام التي تؤثر على المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات، ويتطلب من الإدارة استخدام أحكامها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم تقييم تلك الافتراضات والأحكام بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى بما في ذلك الحصول على الاستشارات المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة في ظروف معينة. فيما يلي النواحي الجوهرية التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات أو الافتراضات أو الأحكام المطبقة:

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

٢-٦ الأحكام والتقديرات الإدارية الجوهرية (تتمة)

خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات
تقوم المجموعة بمراجعة قروضها وسلفياتها على أساس دوري لتقييم ما إذا كان من الضروري تسجيل مخصص للانخفاض في القيمة في بيان الدخل. وتحديداً، يكون توفر أحكام من قبل الإدارة ضروري بخصوص تقدير مبالغ وزمن التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. إن تلك التقديرات ضرورية استناداً إلى الافتراضات حول إمكانية العجز والخسائر المحتملة في حال حدوث عجز، وقيمة الضمان المعني والتكاليف المحققة.

تصنيف الاستثمارات:
تقرر الإدارة عند الاستحواذ على استثمار ما فيما إذا كان يجب تصنيفه على أنه استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو متوفرة للبيع.

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات على أنها للمتاجرة إذا تم إستحواذها بصورة أساسية لغرض تحقيق ربح قصير الأجل من قبل التجار. يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى على أنها متوفرة للبيع.

إن التصنيفات الواردة أعلاه تتطلب أحكام إدارية.

الانخفاض في قيمة الاستثمارات
تتعامل المجموعة مع الاستثمارات المتوفرة للبيع بأنها منخفضة القيمة عند حدوث انخفاض جوهري أو ممتد في القيمة العادلة للاستثمارات تحت تكلفتها أو عند وجود دليل موضوعي آخر على حدوث الانخفاض في القيمة. إن تحديد ما هو "جوهري" أو "ممتد" يتطلب حكماً ملحوظاً. وتقوم المجموعة بتقييم عدد من العوامل وتشمل مبلغ الانخفاض وطول فترة الانخفاض والتقلبات العادية في سعر السهم للأسهم المتداولة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المتداولة.

السيولة
تدير المجموعة مخاطر السيولة لديها من خلال الاحتفاظ بنسبة كافية من صافي الموجودات والمطلوبات السائلة والواردة في الجدول في الإفصاح عن مخاطر السيولة، (الإيضاح ٢٣). يتطلب الجدول الحكم فيما إذا كانت الموجودات تعتبر سائلة.

تقييم استثمارات الأسهم غير المتداولة
إن تقييم استثمارات الأسهم غير المتداولة يستند عادةً إلى إحدى الأمور التالية:

- المعاملات حسب الأسعار السائدة في السوق؛
- القيمة العادلة الحالية لاستثمار آخر مماثل بصورة كبيرة؛
- التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالأسعار الحالية التي تنطبق على بنود ذات شروط وخواص مخاطر مشابهة؛ أو
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم لاستثمارات الأسهم غير المتداولة يتطلب إجراء تقديرات جوهرية. وتقوم المجموعة بمراجعة أساليب التقييم دورياً وإختبار صلاحيتها باستخدام إحدى العمليات من معاملات السوق الحالية التي يمكن ملاحظتها في نفس الاستثمار أو من بيانات السوق الأخرى التي يمكن ملاحظتها.

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة مدرجة أدناه:

٣- السياسات المحاسبية الهامة

تحقق الإيرادات

فيما يتعلق بجميع الأدوات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية الأخرى التي تترتب عليها فائدة بما في ذلك الأدوات المالية المصنفة على أنها متوفرة للبيع، يتم تسجيل دخل أو مصاريف الفوائد بسعر الفائدة الفعلية وهو السعر الذي يخصم به تحديداً الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المقبوضات من خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو بفترة أقل، حسبما يكون ملائماً، لصافي المبلغ المدرج لبند الموجودات أو بند المطلوبات المالي. يأخذ الاحتساب في الاعتبار جميع البنود التعاقدية للأداة المالية ويشمل أية أتعاب أو تكاليف الزيادة العائدة مباشرة إلى الأداة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلية ما عدا الخسائر المستقبلية للديون. يتم تعديل المبلغ المدرج لبند الموجودات أو بند المطلوبات المالي إذا قامت المجموعة بتعديل تقديراتها بخصوص الدفعات أو المقبوضات. يتم احتساب المبلغ المدرج المعدل على أساس سعر الفائدة الفعلي الأصلي ويتم تسجيل التغير في المبلغ المدرج كدخل أو مصاريف فوائد.

بعدما يتم تخفيض القيمة المسجلة لبند الموجودات المالي أو مجموعة موجودات مالية مشابهة بسبب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة، يستمر تثبيت دخل الفوائد باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي المطبق على المبلغ المدرج الجديد.

إن الرسوم المحصلة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق خلال تلك الفترة. تشتمل هذه الرسوم على العمولات وأتعاب الوصاية وإدارة الموجودات الائتمانية وأتعاب الاستشارات. إن الدخل والمصاريف المتعلقة بالرسوم الأخرى يتم تثبيتها عند اكتسابها أو تحققها. ويتم تثبيت توزيعات الأرباح عند استحقاق الدفعات.

النقدية وشبه النقدية

تتألف النقدية وشبه النقدية لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد من الأرصدة التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ وتشمل النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والمستحقات من وإلى البنوك.

المستحقات من البنوك

يتم إظهار المستحقات من البنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

تم الإفصاح عن الأوراق المالية المباعة وفقاً لاتفاقيات إعادة شراء ("المرتجعات") في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة كموجودات مرهونة عندما يكون المحول إليه لديه الحق بموجب العقد أو العرف في بيع أو إعادة رهن الضمان، ويتم إدراج بند مطلوبات الطرف المقابل ضمن المستحقات للبنوك.

تثبيت الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتم تثبيت الموجودات المالية والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. وبدءاً من هذا التاريخ، يتم تثبيت أي أرباح أو خسائر تنشأ عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المصنفة -- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو الموجودات المتوفرة للبيع. ويتم تثبيت القروض والسلفيات في يوم تحويلها إلى المجموعة أو عليها.

القروض والسلفيات

يتم إظهار القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة بعد تنزيل الفوائد المعلقة والمخصصات للانخفاض في القيمة وأية مبالغ مشطوبة. تحتسب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاستحواذ والرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي. يدرج المبلغ المطفأ ضمن دخل الفوائد في بيان الدخل الموحد وتثبت الخسائر الناتجة من الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات أيضاً في بيان الدخل الموحد.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الاستثمارات

يتم تصنيف الاستثمارات كما يلي:

- الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
- المتوفرة للبيع.

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تنقسم هذه المجموعة إلى مجموعتين فرعيتين:

- استثمارات الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة؛ و
- تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند بدء الأعمال.

يتم تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية كمحتفظ بها للمتاجرة إذا تم الاستحواذ عليها أو وجدت بشكل رئيسي لغرض البيع أو إعادة الشراء في الأجل القريب أو إذا كانت جزءاً من محفظة أداوت مالية محددة يتم إدارتها معاً وحيثما يوجد دليل على نموذج فعلي حالي قصير الأجل لتحصيل الأرباح. يتم تصنيف المشتقات أيضاً كمحتفظ بها للمتاجرة إلا إذا تم تصنيفها كأدوات تحوط.

يتم تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الظروف التالية:

- إذا كان ذلك التصنيف يؤدي إلى حذف أو تخفيض جوهري لقياس أو تثبيت الإختلافات التي يمكن أن تظهر من قياس الموجودات أو المطلوبات أو تثبيت الأرباح والخسائر بناءً على أسس مختلفة؛ أو
- تتم إدارتها ويتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة المخاطر الموثقة أو إستراتيجية الاستثمارات ويتم رفع التقارير إلى موظفي الإدارة العليا بناءً عليه.

الاستثمارات المتوفرة للبيع

إن الاستثمارات المتوفرة للبيع هي تلك الاستثمارات المصنفة كذلك أو غير مؤهلة لتصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق أو القروض والسلفيات. وتتضمن الاستثمارات المتوفرة للبيع بعض استثمارات الديون والأسهم، بما في ذلك الأوراق التجارية. ويمكن بيع هذه الاستثمارات استجابةً لاحتياجات السيولة أو للتغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم.

التثبيت الأولي

يتم تثبيت كافة الاستثمارات في الأوراق المالية في البداية بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملات العائدة مباشرة إلى استحواذ تلك الاستثمارات، باستثناء الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق

بعد التثبيت الأولي، يتم إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن تغيرات القيمة العادلة بخصوص هذه الاستثمارات تدرج في بيان الدخل الموحد.

بعد التثبيت الأولي، يتم إعادة قياس الاستثمارات المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة باستثناء الاستثمارات في الأسهم غير المتداولة والتي لا يمكن تحديد القيمة العادلة الخاصة بها بصورة معقولة والأوراق التجارية الصادرة لمدة قصيرة، ومن ثم لا تختلف القيمة العادلة بشكل كبير عن القيم المدرجة، وفي تلك الحالة يتم قياسها بالتكلفة ناقصاً الانخفاض المتراكم في القيمة. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة كعنصر منفصل ضمن حقوق الملكية حتى يتم التوقف عن تثبيت الأوراق المالية أو أن تكون قد انخفضت قيمتها. عند التوقف عن التثبيت أو الانخفاض في القيمة، يتم إدراج أن الأرباح أو الخسائر المعلنة سابقاً كـ"تغيرات متراكمة في القيمة العادلة" ضمن حقوق الملكية في بيان الدخل الموحد للسنة.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الاستثمارات في الشركات الشقيقة
الشركات الشقيقة هي الشركات التي يكون فيها للمجموعة تأثير جوهري، لكن ليس لديها سيطرة عليها. ويصاحب ذلك بصورة عامة امتلاك المجموعة أسهم ملكية ذات حق التصويت فيها بنسب تزيد عن ٢٠% وليست شركة تابعة أو مشروع مشترك.

والشركة الشقيقة هي حقوق ملكية تسري صلاحيتها اعتباراً من تاريخ اضطلاع المجموعة بلعب دور مؤثر فيها وحتى تاريخ توقف تأثير المجموعة على تلك الشركة الشقيقة.

ووفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم قياس الاستثمار في الشركة الشقيقة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة إضافة إلى التغيرات التي تلي الاستحواذ في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الشقيقة.

وتعكس الأرباح أو الخسائر الحصة من نتائج العمليات في الشركات الشقيقة. وعندما يكون هناك تغير مثبت في بنود الدخل الشامل الأخرى من قبل الشركات الشقيقة، تقوم المجموعة بتثبيت حصتها من هذه التغيرات في بنود الدخل الشامل الأخرى. ويتم حذف الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة والشركات الشقيقة إلى مدى حصتها في الشركات الشقيقة.

يتم إدراج حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الشقيقة في بيان الدخل الموحد.

عندما تكون حصة المجموعة من الخسائر في شركة شقيقة مساوية إلى أو أعلى من نسبة مساهمتها في الشركة الشقيقة، لا تقوم المجموعة بتثبيت المزيد من الخسائر، ما لم يكن هناك التزامات قد ترتبت عليها أو سددت دفعات نيابة عن الشركة الشقيقة. وبعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تثبيت خسارة إضافية في انخفاض القيمة على استثمار المجموعة في شركاتها الشقيقة. وتحدد المجموعة في كل تاريخ لبيان المركز المالي الموحد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الشقيقة. إذا كان هذا هو الحال، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة على أساس الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد من الشركة الشقيقة وقيمتها الدفترية وتثبت المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم إعداد البيانات المالية للشركات الشقيقة في نفس تاريخ التقرير الخاص بالمجموعة. وعند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية الموحدة للمجموعة لتتوافق مع السياسات المحاسبية للشركات الشقيقة بما يتوافق مع سياسات المجموعة.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الشقيقة، تقيس المجموعة أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة الخاصة به.

في حال ظهور أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الشقيقة عند فقدان التأثير الجوهري عليها وبين مجموع القيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والإيرادات الناتجة من الاستبعاد، فيدرج ذلك في بيان الدخل الموحد.

التوقف عن تثبيت الموجودات والمطلوبات المالية كموجودات ومطلوبات مالية

الموجودات المالية
يتم التوقف عن تثبيت بند الموجودات المالي (أو، حيثما ينطبق، الجزء من بند الموجودات المالي أو الجزء من مجموعة موجودات مالية مشابهة) كبند موجودات مالي عند:

- انتهاء صلاحية حقوق المجموعة في استلام التدفقات النقدية من بند الموجودات؛ أو
- تحويل المجموعة حقوقها لاستلام التدفقات النقدية من بند الموجودات أو عندما تأخذ على عاتقها الالتزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري لطرف ثالث بموجب ترتيب "تمرير"؛ و
- إما (أ) أن المجموعة قامت بتحويل جميع المخاطر والمزايا الجوهرية المتعلقة ببند الموجودات، أو (ب) أنها لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ فعلياً بجميع المخاطر والمزايا المتعلقة ببند الموجودات، ولكن قامت بتحويل السيطرة على بند الموجودات.

المطلوبات المالية
يتم التوقف عن تثبيت بند المطلوبات المالي كبند مطلوبات مالي عند الإعفاء من مسؤولية بند المطلوبات أو إلغائها أو انتهاء صلاحيتها. وعند استبدال بند مطلوبات مالي بآخر من نفس المقرض حسب شروط جوهرية مختلفة، أو إذا تم تعديل شروط بند مطلوبات مالي موجود بشكل جوهري، يتم التعامل مع مثل هذا التبديل أو التعديل على أنه توقف عن تثبيت بند المطلوبات الأصلي كبند مطلوبات ويتم تثبيت بند المطلوبات الجديد والفرق في المبالغ المدرجة المعنية في بيان الدخل الموحد.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الانخفاض في القيمة وعدم تحصيل موجودات مالية

تجري المجموعة تقييم بتاريخ إعداد التقارير المالية لتحديد فيما إذا كان يوجد دليل موضوعي بأن أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية قد تعرضت لانخفاض في قيمتها. يعتبر بند الموجودات المالي أو مجموعة الموجودات المالية منخفضة القيمة فقط في حال وجود دليل موضوعي على حصول انخفاض في القيمة نتيجة حدث أو مجموعة من الأحداث التي تلت التثبيت الأولي لبند الموجودات (حصول "حدث خسارة") ويكون لحدث (أو أحداث) الخسارة ذلك تأثير على التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً لبند الموجودات المالي أو مجموعة الموجودات المالية التي يمكن قياسها بصورة معقولة.

يمكن أن يتضمن دليل الانخفاض في القيمة مؤشرات على أن المقترض أو مجموعة المقترضين يواجهون صعوبة مالية كبيرة واحتمالية تعرضهم للإفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى أو تأخير أو تقصير في الفوائد أو المدفوعات الأساسية وعندما تشير البيانات الملحوظة إلى حصول انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل التغيرات في المتأخرات أو الأوضاع الإقتصادية المرتبطة بالتقصير.

(أ) الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

فيما يتعلق بالموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة (مثل المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلفيات إلى العملاء) تقوم المجموعة في البداية بتقييم ما إذا كان يوجد دليل موضوعي على حصول انخفاض في القيمة بخصوص الموجودات المالية الهامة بصورة فردية أو مجموعة الموجودات المالية غير الهامة بصورة فردية. إذا قررت المجموعة عدم وجود دليل موضوعي على حصول انخفاض في القيمة بخصوص الموجودات المالية التي يتم تقييمها بصورة فردية، فإنها تقوم بإدراج بند الموجودات هذا ضمن مجموعة من الموجودات المالية التي تمتلك خواص مشابهة في مخاطر الائتمان ويتم تقييمها بصورة مجتمعة بخصوص الانخفاض في القيمة. وفيما يتعلق بالموجودات التي يتم تقييمها بصورة فردية بخصوص الانخفاض في القيمة والتي يتم أو يستمر تثبيت خسارة الانخفاض في القيمة بخصوصها، لا يتم إدراجها ضمن أي تقييم جماعي للانخفاض في القيمة.

في حال وجود دليل موضوعي على تكبد خسارة بخصوص الانخفاض في القيمة، يتم قياس مبلغ الخسارة بإعتباره الإختلاف بين المبلغ المدرج لبند الموجودات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة مستقبلاً التي لم يتم تكبدها حتى الآن). يتم تخفيض المبلغ المدرج لبند الموجودات باستخدام حساب أحد المخصصات ويتم تثبيت مبلغ الخسارة في بيان الدخل الموحد. يستمر استحقاق دخل الفوائد على المبلغ المدرج الذي تم تخفيضه ويحتسب المبلغ المستحق وفقاً لمعدل الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلا من أجل قياس الخسارة المتكبدة من الانخفاض في القيمة.

يتم تسجيل دخل الفوائد باعتباره جزءاً من "دخل الفوائد والدخل المشابه" في بيان الدخل الموحد. ويتم شطب القروض المرتبطة بالمخصص في حال غياب أي توجه معقول لأي تحصيل مستقبلي وتحصيل جميع الضمانات أو تحويلها إلى المجموعة . في حال أنه، في سنة لاحقة، زاد أو انخفض مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة نتيجة حصول حدث بعد تثبيت الانخفاض في القيمة، فإنه يتم زيادة أو تخفيض مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة المثبت سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. في حال تحصيل أي شطب مستقبلي في وقت لاحق، يتم قيد هذا المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً وفقاً لمعدل الفائدة الفعلي الأصلي لبند الموجودات المالي. في حال وجود معدل فائدة متغير للقرض، يكون معدل الخصم لقياس أي خسارة للانخفاض في القيمة هو المعدل الفعلي الحالي للفائدة. ويعكس احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً لبند الموجودات المالي المرهون التدفقات النقدية التي قد تنتج عن حبس الرهن ناقصاً تكاليف الحصول على وبيع الضمان سواء كان حبس الرهن مرجحاً أم لا.

لغرض التقييم الجماعي للانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات المالية على أساس نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة الذي يعتمد على خصائص مخاطر الائتمان مثل نوع بند الموجودات والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان ووضع تأخر السداد وعوامل أخرى ذات علاقة.

يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة الموجودات المالية التي جرى تقييمها بصورة مجتمعة بخصوص الانخفاض في القيمة على أساس حدوث خسارة تاريخية سابقة للموجودات التي تتشابه في خواص مخاطر الائتمان مع تلك الموجودة ضمن المجموعة. يتم تعديل الخسارة التاريخية السابقة على أساس البيانات المتوفرة حالياً التي تعكس تأثيرات الظروف الحالية التي يقوم على أساسها حدث الخسارة السابق أو إزالة تأثيرات ظروف الفترة التاريخية التي لا تتواجد حالياً. تعكس تقديرات التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية وتتوافق مع التغيرات المتعلقة بالبيانات التي يتم توفيرها من سنة لأخرى (كالتغيرات في معدلات البطالة وأسعار العقارات وأسعار السلع ووضعية الدفع والعوامل الأخرى التي تشير إلى خسائر ضمن المجموعة وحجمها). يتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام لتقليل أية اختلافات تظهر بين تقديرات الخسارة والخسارة المتكبدة فعلياً.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الانخفاض في القيمة وعدم تحصيل موجودات مالية (تتمة)

(ب) الاستثمارات المالية المتوفرة للبيع
بخصوص الاستثمارات المالية المتوفرة للبيع، تقوم المجموعة بإجراء تقييم بتاريخ إعداد التقارير المالية لتحديد فيما إذا كان يوجد دليل موضوعي على حصول انخفاض في قيمة أحد الاستثمارات.

في حال تصنيف أدوات الدين على أنها متوفرة للبيع، تجري المجموعة تقييماً فردياً فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على حصول انخفاض في القيمة استناداً إلى ذات المعيار كما للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك، يكون المبلغ المدرج بخصوص الانخفاض في القيمة هو الخسارة المتراكمة التي يتم قياسها على أنها الفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أية خسارة بخصوص الانخفاض في القيمة تم تسجيلها سابقاً بخصوص ذلك الاستثمار في بيان الدخل الموحد. ويستند دخل الفوائد المستقبلية على المبلغ المدرج المخفض وتقيد باستخدام سعر الفائدة المسجل كجزء من "دخل الفوائد من الاستثمارات في أدوات الدين" المدرجة ضمن "صافي الدخل من الاستثمارات". في حال أنه وفي فترة لاحقة زادت القيمة العادلة لأداة الدين وإمكانية ربط تلك الزيادة بشكل موضوعي بحدث ما حاصل بعد تثبيت حصول خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الموحد، يتم عكس مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة من خلال بيان الدخل الموحد.

في حال استثمارات الأسهم المصنفة على أنها متوفرة للبيع، سيتضمن الدليل الموضوعي أي تأخير "جوهري" أو "تراجع كبير" حاصل في القيمة العادلة للاستثمار المدرج بأقل من تكلفته. ويتطلب تحديد فيما إذا كان التأخير "جوهري" أو "تراجع كبير" إصدار أحكام هامة. عندما يتوفر دليل على حصول انخفاض في القيمة، يتم قياس الخسارة المتراكمة على أنها الفرق بين تكلفة الاستحواذ والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أية خسائر للانخفاض في القيمة بخصوص ذلك الاستثمار المثبت سابقاً في بيان الدخل الموحد – يتم إزالته من بنود الدخل الشامل الأخرى وتثبيته في بيان الدخل الموحد. ولا يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة بخصوص الاستثمارات في الأسهم من خلال بيان الدخل الموحد؛ ويتم تثبيت أية زيادات حاصلة في القيمة العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.

القيم العادلة
إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجودات أو دفعه لتحويل مطلوبات في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق الرئيسي في تاريخ قياس القيمة العادلة. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن المعاملة لبيع الموجودات أو لتحويل بند المطلوبات تحدث إما :

- في السوق الرئيسي لبند الموجودات أو المطلوبات؛ أو
- في حالة غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر تفضيلاً للموجودات والمطلوبات.

إذا كان لبند موجودات أو بند مطلوبات تم قياسه بالقيمة العادلة سعر "عرض" وسعر "طلب"، تقيس المجموعة الموجودات والمراكز الطويلة بسعر العرض والمطلوبات والمراكز القصيرة بسعر الطلب.

تثبت المجموعة التحويلات بين مستويات تسلسل القيمة العادلة كما في نهاية فترة إعداد التقارير التي حدث خلالها التغيير.

تنطبق القيمة العادلة على كل من الأدوات المالية وغير المالية.

بخصوص الاستثمارات والمشتقات المتداولة في السوق النشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة في السوق في نهاية يوم العمل بتاريخ بيان المركز المالي. تستخدم أسعار الطلب بالنسبة للموجودات وأسعار العرض بالنسبة للمطلوبات.

إن القيمة العادلة المقدرة للودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد والتي تشتمل على ودائع لا تترتب عليها فوائد، تمثل المبلغ المستحق الدفع عند الطلب.

بخصوص استثمارات الأسهم غير المتداولة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى سعر السوق الحالي لاستثمارات مشابهة أو إلى أسعار المعاملات المتداولة في السوق أو استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو المشتقة باستخدام نماذج تقييم مقبولة أخرى.

يتم احتساب القيمة العادلة لعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة بالرجوع إلى أسعار الصرف الآجلة ذات تواريخ استحقاق مشابهة.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات الثابتة
يتم إظهار الموجودات الثابتة بالتكلفة، باستثناء تكاليف الخدمات اليومية، ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض متراكم في القيمة.

يحتسب الاستهلاك على أساس طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار المقدرة لاستخدام الموجودات كما يلي:

أثاث ومعدات الكمبيوتر	على مدى ٤ سنوات
سيارات	على مدى ٤ سنوات
برمجيات الكمبيوتر	على مدى ٤ سنوات
الأعمال الفنية	لا تستهلك

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات الثابتة بخصوص الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية تحصيل القيمة المدرجة بها. عند وجود مثل هذا المؤشر وعندما تزيد القيمة المدرجة عن القيمة الممكن تحصيلها فإنه يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى المبلغ الممكن تحصيله بإعتباره الأعلى لقيمتها العادلة ناقصاً التكاليف للبيع وقيمة الاستخدام.

يتم التوقف عن تثبيت عنصر الموجودات الثابتة أو أي جزء أساسي منها تم تثبيته مبدئياً عقب استبعادها أو عند عدم توقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو استبعاده. ويتم إدراج أي أرباح أو خسائر تنشأ عن التوقف عن تثبيت بند الموجودات (المحسوبة على أنها الفرق بين صافي عوائد الاستبعاد والقيمة الدفترية لبند الموجودات) في بيان الدخل الموحد عند التوقف عن تثبيت بند الموجودات.

يتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات والأعمار المقدرة للاستخدام وطرق الاستهلاك في نهاية كل سنة مالية ويجري تعديلها مستقبلاً إن كان ذلك ملائماً.

الودائع
يتم إظهار جميع ودائع السوق المالي والأفراد بالتكلفة ناقصاً المبالغ المسددة.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
بخصوص الموظفين المواطنين، تقدم المجموعة مساهمات في صندوق تقاعد تم تأسيسه من قبل الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية وتحتسب كنسبة مئوية من رواتب الموظفين. تقتصر التزامات المجموعة على هذه المساهمات والتي تحمّل للمصاريف عند استحقاقها.

وتقوم المجموعة بتكوين مخصص للمبالغ الواجبة الدفع لقاء مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الوافدين الآخرين. وتستند المبالغ المستحقة الدفع لهذه المزايا عادةً على الراتب النهائي وطول مدة خدمة الموظفين خضوعاً لإتمام الحد الأدنى من فترة الخدمة. ويؤخذ مخصص للتكاليف المتوقعة لهذه المزايا على مدى فترة الخدمة ولا يقل عن الالتزام الناتج حسب قانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المخصصات
يتم تثبيت المخصصات عند وجود التزام حالي (قانوني أو ضمني) على المجموعة نتيجة حدث سابق وتكون تكاليف سداد الالتزام محتملة وقابلة للتحديد بصورة معقولة.

الضمانات المالية
ضمن سياق الأعمال العادية، تقدم المجموعة ضمانات مالية تتألف من اعتمادات مستندية وضمانات وأوراق قبول. ويتم تثبيت الضمانات المالية في البداية في البيانات المالية بالقيمة العادلة تحت بند "مطلوبات أخرى" باعتبارها القسط المقبوض. لاحقاً للتثبيت الأولي، يتم قياس مطلوبات المجموعة حسب كل ضمان بالقسط غير المطفأ وأحسن تقدير للنفقات المطلوبة لتسديد أي التزام مالي يظهر نتيجة للضمان أيهما أعلى.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الضمانات المالية (تتمة)
إن أية زيادة في بند المطلوبات المتعلق بالضمانات المالية تدرج في بيان الدخل الموحد. ويثبت القسط المقبوض في بيان الدخل الموحد تحت بند "الدخل الآخر" حسب طريقة القسط الثابت على المدى الفترة المقدرة للضمان.

عقود الإيجار
إن عقود الإيجار حيث يحتفظ المؤجر بشكل أساسي بجميع مخاطر ومزايا ملكية بند الموجودات يتم تصنيفها كعقود إيجار تشغيلية. ويتم تثبيت دفعات عقود الإيجار التشغيلية كمصروف في بيان الدخل الموحد على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة العقد.

التسوية
يتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية فقط ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد عند وجود حق ملزم قانونياً لتسوية المبالغ المثبتة ويكون لدى المجموعة النية للسداد على أساس الصافي أو تحقيق بند الموجودات وسداد بند المطلوبات بالتزامن. ليس هذا هو الحال عموماً بخصوص إتفاقيات المعاوضة الرئيسية حيث يتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة بالمبلغ الإجمالي في بيان المركز المالي الموحد.

العملات الأجنبية
تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ استحقاق المعاملة. وتحول الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ إعداد التقارير المالية. تدرج اية أرباح و خسائر ناتجة في بيان الدخل الموحد.

إعداد تقارير القطاعات
يستند إعداد التقارير القطاعية لدى المجموعة على القطاعات التشغيلية التالية: الخدمات الاستثمارية والمصرفية.

المشتقات
تقوم المجموعة بالتعامل في الأدوات المالية المشتقة والتي تشتمل على العقود الآجلة والمستقبلية واتفاقيات الأسعار الآجلة ومقايضات وخيارات مخاطر الائتمان بالعملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسواق رأس المال حيث يتم إظهارها بالقيمة العادلة. إن المشتقات ذات القيمة الموجبة في السوق (الأرباح غير المحققة) تدرج ضمن الموجودات الأخرى ويتم إدراج المشتقات ذات القيمة السالبة في السوق (الخسائر غير المحققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي الموحد. إن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو لتسوية مراكز تجارية أخرى تدرج ضمن الدخل الآخر (المصاريف الأخرى) في بيان الدخل الموحد.

إن معاملات المشتقات، عند تزويد تحوطات اقتصادية فعالة وفقاً لإدارة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة ومراكز إدارة المخاطر لا تؤهل لمحاسبة التحوط حسب القواعد المحددة في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ ولذلك تحتسب كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة وتدرج الأرباح والخسائر المتعلقة بالقيمة العادلة في الدخل التشغيلي الآخر (المصاريف التشغيلية الأخرى).

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية
تقوم المجموعة بتاريخ إعداد التقارير بتقييم فيما إذا كان هناك مؤشر بأن أحد بنود الموجودات قد انخفضت قيمته. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، أو عندما يتوجب إجراء إختبار سنوي للانخفاض في القيمة، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ القابل للتحصيل لبند الموجودات. إن المبلغ القابل للتحصيل لبند الموجودات أو للوحدات التي تولد النقد يمثل القيمة العادلة لبند الموجودات ناقصاً التكاليف للبيع والقيمة المستخدمة له أيهما أعلى. عندما يزيد المبلغ المدرج لبند الموجودات أو الوحدات التي تولد النقد عن المبلغ القابل للتحصيل، يعتبر بند الموجودات منخفض القيمة ويتم تخفيض قيمته إلى المبلغ القابل للتحصيل.

عند تقييم القيمة المستخدمة، فإن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة العائدة لبند الموجودات يتم تخفيضها إلى القيمة الحالية باستخدام أسعار الخصم التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة لبند الموجودات. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف للبيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. يتم تثبيت هذا الاحتساب عن طريق تقييم متعدد أو مؤشرات متوفرة أخرى للقيمة العادلة.

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (تتمة)
يتم إجراء تقييم بتاريخ إعداد التقارير فيما إذا كان هناك مؤشر بأن خسائر الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً لم تعد موجودة أو انخفضت قيمتها. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ القابل للتحصيل لبند الموجودات أو الوحدات التي تولد النقد. يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط إذا كان يوجد تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للتحصيل منذ تثبيت آخر خسائر للانخفاض في القيمة. إن عكس خسائر الانخفاض في القيمة محدودة لكي لا يتجاوز المبلغ المدرج لبند الموجودات المبلغ القابل للتحصيل ولا يتجاوز المبلغ المدرج الذي تم تحديده، بعد تنزيل الاستهلاك فيما لو لم تثبت أية خسائر انخفاض في القيمة لبند الموجودات في السنوات السابقة. يتم تثبيت عكس خسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الموحد.

احتساب تاريخ المتاجرة والسداد
إن جميع مشتريات ومبيعات الموجودات المالية "بالطريقة العادية" يتم تثبيتها بتاريخ السداد، أي تاريخ إستلام أو توصيل بند الموجودات إلى الطرف المقابل. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة العادية تمثل المشتريات أو المبيعات للموجودات المالية التي تستلزم توصيل الموجودات خلال إطار زمني محدد حسب النظام أو العرف السائد في السوق.

الموجودات الائتمانية
إن الموجودات المحتفظ بها برسم أمانة أو بصفة ائتمانية لا يتم التعامل معها كموجودات للمجموعة وعليه فإنه لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد.

توزيعات الأرباح العادية
يتم تثبيت توزيعات الأرباح العادية كبند مطلوبات وتستقطع من حقوق الملكية بعد أن يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك. يتم إقتطاع الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها ولن تكون مرتبطة بالبنك بعد ذلك.

إن توزيعات الأرباح للسنة التي تمت الموافقة عليها بعد تاريخ إعداد التقارير المالية يجري الإفصاح عنها كحدث بعد تاريخ إعداد التقرير المالية.

٤- دخل الفوائد

	٢٠١٦ *ألف درهم*	٢٠١٥ *ألف درهم*
قروض وسلفيات	٣٧,٩١١	٣٣,١٠٥
الودائع البنكية	٣,٧١٤	٢,٦٩٠
	٤١,٦٢٥	٣٥,٧٩٥

٥- صافي الدخل من الاستثمارات

	٢٠١٦ *ألف درهم*	٢٠١٥ *ألف درهم*
دخل الفوائد من الاستثمارات في السندات	٤١,٤١٠	٣٣,٠٠٨
صافي الأرباح المحققة من استبعاد استثمارات متوفرة للبيع	٩,٨٦٥	٣٣,٣٨٣
صافي الأرباح/(الخسائر) غير المحققة من الاستثمارات في الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٦٧٤	(٤٤٤)
صافي الأرباح المحققة من استبعاد أوراق مالية استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر	١٣٢	١٠٩
دخل توزيعات الأرباح	١٥,١٨٦	١٤,٦٥٨
أتعاب الوصاية والمعاملات المدفوعة إلى مؤسسات مالية أخرى	(١,٦٨٠)	(١,٦٧٣)
	٦٥,٥٨٧	٧٩,٠٤١

٦- الرسوم والعمولات والدخل الآخر

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
أتعاب من خدمات ائتمانية	٣٨,٥٣٢	٢١,١٤٥
أتعاب من خدمات استشارية	١٥,٢٠٦	١,٩٦٩
العمولات والدخل الآخر	٦,٥٨١	٥,٠٩٧
	٦٠,٣١٩	٢٨,٢١١

٧ - المصاريف العمومية والإدارية

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
تكاليف الموظفين	٦٤,٨٣٧	٤٩,٣٤١
الاستهلاك (إيضاح ١٤)	٢,٢٩٨	٢,٠٣٨
تكاليف الإيجار- عقود الإيجار التشغيلية	٣,٨٠٤	٣,٠٨١
مصاريف الاستشارات	١,١٢٠	٣,٥٠٦
اتصالات واشتراكات	٣,٧١٠	٢,٨٥٨
مصاريف أخرى	٥,٦٣٠	٦,٨٦٦
	٨١,٣٩٩	٦٧,٦٩٠

٨- الربح الأساسي والمخفف للسهم

يتم احتساب الربح الأساسي للسهم بقيمة ٤٧,٩٥ درهم بتقسيم الأرباح العائدة الي مساهمي الشركة الأم ٣٣,٥٦٥ ألف درهم (٢٠١٥ - ٢٨,١٣٤ ألف درهم) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة وقدرها ٧٠٠,٠٠٠ سهم قيمة كل سهم ١٠٠ درهم (٢٠١٥ - ٧٠٠,٠٠٠ اسهم قيمة كل سهم ١٠٠ درهم).

إن مبلغ الربح الأساسي للسهم هو نفسه للربح المخفف للسهم نظراً لأن المجموعة لم تصدر أية أدوات مالية قد يكون لها تأثير على ربحية السهم عند استخدامها.

٩- نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
النقد في الصندوق	٤٦٣	٢٨١
الأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة:		
الحساب جاري	٢٩,٤٣٣	٩٠,٨٠٩
متطلبات الاحتياطي	٣٢٤,٢٢٨	٢٤٧,٧٣١
	٣٥٤,١٢٤	٣٣٨,٨٢١

إن متطلبات الاحتياطي يتم الاحتفاظ بها لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالدرهم والدولار الأمريكي ولا يمكن سحبها بدون موافقته. يتغير مستوى الاحتياطي المطلوب كل شهر وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ويستند إلى الرصيد القائم لودائع العملاء.

١٠- مستحقات من البنوك

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
المحلية	٤٨٥,٣٥٥	٧٤٣,٤٥٥
الإقليمية	١٦١,٥٧٩	٦٠,٩٢٨
الدولية	٦٥٨,٢٨٣	٦٢٧,٠٦٦
	١,٣٠٥,٢١٧	١,٤٣١,٤٤٩

بلغ متوسط عائد استثمارات البنك ١,٢٠% سنوياً (٢٠١٥ - ١,١٩% سنوياً).

١١- القروض والسلفيات، صافي

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
سحوبات على المكشوف/ قروض (مضمونة)	٨٣٦,٩٨٦	٣١٢,٤٩٩
إجمالي القروض والسلفيات	٨٣٦,٩٨٦	٣١٢,٤٩٩
ناقصاً: مخصص إجمالي للانخفاض في القيمة	(١٣,٠٠٠)	(٤,٧٠٥)
القروض والسلفيات، الصافي	٨٢٣,٩٨٦	٣٠٧,٧٩٤

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ، لم تكن هناك أية قروض فردية محددة على أنها منخفضة القيمة وبناء عليه، لم يتم إعتبار أية مخصصات محددة ضرورية بخصوص أي من القروض والسلفيات المقدمة من المجموعة (٢٠١٥ - لاشيء).

استناداً إلى تقييم وضع المحفظة الكلية للقروض والسلفيات، وأيضاً وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة، اعتمدت المجموعة مخصص إجمالي للانخفاض في القيمة بمبلغ ١٣,٠٠٠ ألف درهم (٢٠١٥- ٤,٧٠٥ ألف درهم) مقابل مخاطر العجز التي ظهرت والتي لم يتم تحديدها بعد.

١٢- الاستثمارات، صافي

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		
سندات		
متداولة	٧٨,٤٩٢	٣٤,٠٢٩
غير متداولة	-	٦٠,٥٤٧
	٧٨,٤٩٢	٩٤,٥٧٦
أسهم		
غير متداولة	١٦,٨٤٢	٤,١٧٣
إجمالي الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٩٥,٣٣٤	٩٨,٧٤٩
الاستثمارات المتوفرة للبيع		
سندات		
متداولة	١,٢١٠,٠٣٤	٦٦٢,٣٧٨
غير متداولة	٤٣٨,٠٨٣	٢٣٣,٨٧٣
	١,٦٤٨,١١٧	٨٩٦,٢٥١
أسهم		
متداولة	٢٧٢,٨٦٥	٣٥٥,٣٤٢
غير متداولة	١٥٣,٣٤٩	١١٦,٣٦٦
	٤٢٦,٢١٤	٤٧١,٧٠٨
إجمالي الاستثمارات المتوفرة للبيع	٢,٠٧٤,٣٣١	١,٣٦٧,٩٥٩
الاستثمار في سبائك الذهب	٥٤٤	٥٠١
إجمالي الاستثمارات	٢,١٧٠,٢٠٩	١,٤٦٧,٢٠٩
ناقصا: مخصص الانخفاض في القيمة	(١٥,٥٠٠)	-
الأستثمارات، صافي	٢,١٥٤,٧٠٩	١,٤٦٧,٢٠٩

إن الاستثمار في سبائك ذهبية يمثل استثمار في الذهب الفعلي وقد تم إدراجه بالتكلفة. أجرت المجموعة تقييماً للقيمة العادلة لهذا الاستثمار وقامت بعكس مخصص الانخفاض في القيمة بمبلغ ٤٣ ألف درهم (٢٠١٥ – ٤٠ ألف درهم خسائر الانخفاض في القيمة).

تماشياً مع التوجيه الصادر عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، حددت المجموعة مخصص إجمالي للانخفاض في القيمة بمبلغ ١٥,٥٠٠ ألف درهم إماراتي (٢٠١٥ – لا شيء) مقابل الاستثمارات.

١٢- الاستثمارات، صافي (تتمة)

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
استثمارات سندات:		
محلية	٨٣٥,٧٠٥	٦٥٧,٥٩٤
إقليمية	٧٦,٤٠٧	٢٥,٣٦٧
دولية	٨١٤,٤٩٧	٣٠٧,٨٦٦
	١,٧٢٦,٦٠٩	٩٩٠,٨٢٧
استثمارات أسهم:		
محلية	٦٧,٢٥٣	٩٤,٥٨٥
إقليمية	٢٥,٠٥٨	١٣,٨٢٦
دولية	٣٥٠,٧٤٥	٣٦٧,٤٧٠
	٤٤٣,٠٥٦	٤٧٥,٨٨١
استثمار في سبائك ذهبية	٥٤٤	٥٠١
إجمالي الاستثمارات	٢,١٧٠,٢٠٩	١,٤٦٧,٢٠٩
ناقصا:مخصص الانخفاض في القيمة	(١٥,٥٠٠)	-
الأستثمارات، صافي	٢,١٥٤,٧٠٩	١,٤٦٧,٢٠٩

إن جزءاً من محفظة استثمارات السندات لدى المجموعة بالقيمة المدرجة ٦٩٨,٥٤٦ ألف درهم (٢٠١٥ – لا شيء) مرهون لدى بنوك مقابل تسهيلات ائتمان وعقود إعادة شراء بإجمالي مبلغ ٥٥٥,٧٦٧ ألف درهم (٢٠١٥ – لا شيء) بتاريخ إعداد التقارير المالية.

تستخدم المجموعة التسلسل التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بأسلوب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة.

المستوى الثاني: أساليب أخرى حيث تكون جميع المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ملحوظة، بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: الأساليب التي تستخدم المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ، احتفظت المجموعة بالاستثمارات التالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة:

١٢- الاستثمارات، صافي (تتمة)

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ألف درهم	الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة		الاستثمارات المدرجة بالتكلفة
		المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	ألف درهم
استثمارات سندات:					
محلية	٨٣٥,٧٠٥	٣٩٧,٦٢٢	–	١٧,٢٩٩	٤٢٠,٧٨٤
إقليمية	٧٦,٤٠٧	٧٦,٤٠٧	–	–	–
دولية	٨١٤,٤٩٧	٨١٤,٤٩٧	–	–	–
استثمارات أسهم:					
محلية	٦٧,٢٥٣	٥٤,٨٣٨	–	١٢,٤١٥	–
إقليمية	٢٥,٠٥٨	٦,٦٩٣	١٨,٣٦٥	–	–
دولية	٣٥٠,٧٤٥	٢٠٥,٣٢٨	١١٦,٤٤٠	٢٨,٩٧٧	–
استثمار في سبائك ذهبية	٥٤٤	٥٤٤	–	–	–
إجمالي الاستثمارات	٢,١٧٠,٢٠٩	١,٥٥٥,٩٢٩	١٣٤,٨٠٥	٥٨,٦٩١	٤٢٠,٧٨٤
ناقصا:مخصص الانخفاض في القيمة	(١٥,٥٠٠)				
	٢,١٥٤,٧٠٩				

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ألف درهم	الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة		الاستثمارات المدرجة بالتكلفة
		المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	ألف درهم
استثمارات سندات:					
محلية	٦٥٧,٥٩٤	٣٧٢,٥٦٩	–	–	٢٨٥,٠٢٥
إقليمية	٢٥,٣٦٧	٢٥,٣٦٧	–	–	–
دولية	٣٠٧,٨٦٦	٢٩٨,٤٧١	٩,٣٩٥	–	–
استثمارات أسهم:					
محلية	٩٤,٥٨٥	٧٦,٦٢٠	–	١٧,٩٦٥	–
إقليمية	١٣,٨٢٦	١٣,٨٢٦	–	–	–
دولية	٣٦٧,٤٧٠	٢٥٣,٩٩١	٨٤,١٣٧	٢٩,٣٤٢	–
استثمار في سبائك ذهبية	٥٠١	٥٠١	–	–	–
	١,٤٦٧,٢٠٩	١,٠٤١,٣٤٥	٩٣,٥٣٢	٤٧,٣٠٧	٢٨٥,٠٢٥

تم تحويل استثمارات بمبلغ ٧,٣٥٣ ألف درهم (٢٠١٥ – ٨,٢٣٤ ألف درهم) من المستوى الثاني إلى المستوى الأول. تم إجراء تحويلات من المستوى الثاني إلى المستوى الأول، نظراً لأن السوق بخصوص هذه الأوراق المالية تم إعتباره نشطاً مرة أخرى خلال السنة. يتم تقييم الاستثمار ضمن تسلسل القيمة العادلة للمستوى الثاني باستخدام آخر قيمة متوفرة لبند الموجودات.

يظهر الجدول التالي تسوية المبالغ الافتتاحية والختامية للمستوى الثالث للاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة:

١٢- الاستثمارات، صافي (تتمة)

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
في ١ يناير	٤٧,٣٠٧	١٧,٨٩٨
تحويلات من المستوى الثاني	-	٢٩,٤٩٤
تحويلات من استثمارات محملة بالتكلفة	١٧,٢٩٩	-
إجمالي الخسائر		
- في بيان الدخل	٣,٢٨٢	(٣٣)
- في بنود الدخل الشامل الأخرى	٢٦٤	٧٩
استبعادات	(٩,٤٦١)	(١٣١)
في ٣١ ديسمبر	٥٨,٦٩١	٤٧,٣٠٧

قامت المجموعة بتقييم حساسية قياس القيمة العادلة للاستثمارات بموجب المستوى رقم ٣ بسبب التغييرات في المدخلات المستخدمة. استناداً إلى التقديرات، لم تلاحظ أية تغييرات جوهرية في القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة في المستوى رقم ٣ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. يتم إجراء تلك التقييمات على أساس سنوي عن طريق مراقبة التغيرات في المدخلات غير الملحوظة التي يمكن أن ينتج عنها قياس قيمة عادلة بأعلى أو أقل قيمة.

١٣- الاستثمار في شركة شقيقة

خلال سنة ٢٠١٢، أجرت المجموعة استثمار في "شركة إي آي بي للاستثمار ذ.م.م" ("الشركة الشقيقة"). تمتلك المجموعة حصة بنسبة ٢٤% من الأرباح والخسائر في الشركة الشقيقة. إن الأنشطة الرئيسية للشركة الشقيقة هي الاستثمار في المشاريع التجارية والصناعية والزراعية. يمثل الاستثمار حصة المجموعة في رأسمال الشركة.

يوضح الجدول التالي المعلومات المالية الموجزة لاستثمار المجموعة في الشركة الشقيقة:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
الموجودات غير المتداولة	٩٨١	-
الموجودات المتداولة	٣٢٢	٣٠٠
المطلوبات المتداولة	(١,٠٠٣)	-
حقوق الملكية	٣٠٠	٣٠٠
القيمة المدرجة لاستثمارات المجموعة	٧٢	٧٢

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
الإيرادات	٤	-
مصاريف إدارية	(٤)	-
الأرباح للسنة	-	-
حصة المجموعة من أرباح السنة	-	-

١٤- موجودات ثابتة

	أثاث ومعدات كمبيوتر وأعمال فنية *ألف درهم*	*سيارات* *ألف درهم*	*برمجيات الكمبيوتر* *ألف درهم*	*أعمال قيد التنفيذ* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
التكلفة:					
في ١ يناير ٢٠١٦	٩,٧٣٣	٨٣	٣,٠٥٧	–	١٢,٨٧٣
الإضافات	١,٣٥٢	–	١,٤٨٦	٢٨٥	٣,١٢٣
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	١١,٠٨٥	٨٣	٤,٥٤٣	٢٨٥	١٥,٩٩٦
الاستهلاك المتراكم:					
في ١ يناير ٢٠١٦	٦,٤٢٧	٦١	١,٣١٢	–	٧,٨٠٠
للسنة	١,٣٧٠	٢١	٩٠٧	–	٢,٢٩٨
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٧,٧٩٧	٨٢	٢,٢١٩	–	١٠,٠٩٨
صافي القيمة المدرجة:					
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣,٢٨٨	١	٢,٣٢٤	٢٨٥	٥,٨٩٨

	أثاث ومعدات كمبيوتر وأعمال فنية *ألف درهم*	*سيارات* *ألف درهم*	*برمجيات الكمبيوتر* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
التكلفة:				
في ١ يناير ٢٠١٥	٨,٤٣٧	٨٣	٢,٠٧٦	١٠,٥٩٦
الإضافات	١,٢٩٦	–	٩٨١	٢,٢٧٧
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٩,٧٣٣	٨٣	٣,٠٥٧	١٢,٨٧٣
الاستهلاك المتراكم:				
في ١ يناير ٢٠١٥	٥,١٤٧	٤٠	٥٧٥	٥,٧٦٢
للسنة	١,٢٨٠	٢١	٧٣٧	٢,٠٣٨
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٦,٤٢٧	٦١	١,٣١٢	٧,٨٠٠
صافي القيمة المدرجة:				
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣,٣٠٦	٢٢	١,٧٤٥	٥,٠٧٣

١٥- موجودات أخرى

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
فوائد مستحقة القبض	١٤,٩٥٩	٨,٠١٩
مدينون آخرون ومصاريف مدفوعة مقدماً	١٢,١٢٩	٨,٣٦٠
الموجودات المالية المشتقة (إيضاح ٢٠)	٢,١٠٢	١,٦٢٦
	٢٩,١٩٠	١٨,٠٠٥

١٦- مستحقات للبنوك

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
ودائع لأجل	٥٩٣,١٠٦	٣٠,٠٠٠
أرصدة من البنوك المراسلة	٤,٣٦٦	٤,٤٠٢
عقود إعادة الشراء	١٠٧,٦٦١	-
	٧٠٥,١٣٣	٣٤,٤٠٢

تم دفع أسعار الفائدة بالمتوسط المذكور أعلاه البالغ ١,٧٠% سنوياً للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥- ١,١٠% سنوياً)

اقترضت المجموعة مبلغ ١٠٧,٦٦١ ألف درهم (٢٠١٥- مبلغ لا شيء) بموجب عقود إعادة الشراء حيث تم رهن استثمارات المجموعة في بعض السندات بمبلغ ١١٧,١٦٨ ألف درهم (٢٠١٥- لا شيء) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ كضمان بموجب هذه العقود.

كما اقترضت المجموعة مبلغ ٤٤٨,١٠٦ ألف درهم (٢٠١٥- لا شيء) بموجب ودائع لأجل حيث تم رهن استثمارات المجموعة في بعض السندات بقيمة ٥٨١,٣٧٨ ألف درهم (٢٠١٥- لا شيء) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ كضمان بموجب هذه الودائع.

١٧- مطلوبات أخرى

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
فوائد مستحقة الدفع	١٩,٦١٥	١٢,٢٢٤
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	٥,٨١٤	٤,٢٢٢
رسوم مستحقة الدفع	٢,٣١٨	٩٦٨
بند المطلوبات المالية المشتقة (إيضاح ٢٠)	١,٩٦٤	٢,٩٠١
أخرى	٤٠,٣٥١	١٤,٩٨٨
	٧٠,٠٦٢	٣٥,٣٠٣

تقوم المجموعة بتكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين الوافدين وفقاً لقانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. إن الحركات في بند المطلوبات الموحدة المثبت في بيان المركز المالي الموحد بخصوص مكافأة نهاية الخدمة هي كما يلي:

١٧- مطلوبات أخرى (تتمة)

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
في ١ يناير	٤,٢٢٢	٢,٨٢٤
مصاريف مثبتة في بيان الدخل الموحد	١,٩٥٩	١,٤١٢
المبلغ المدفوع	(٣٦٧)	(١٤)
في ٣١ ديسمبر	٥,٨١٤	٤,٢٢٢

١٨- رأس المال والاحتياطيات

أ) **رأس المال**
يتألف رأس المال المصرح به للبنك من ٨٠٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم ١٠٠ درهم (٢٠١٥ – ٨٠٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم ١٠٠ درهم). ويتألف رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل الخاص بالبنك من ٧٠٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم ١٠٠ درهم (٢٠١٥ – ٧٠٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم ١٠٠ درهم).

ب) **الاحتياطي القانوني**
وفقاً للقانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ في دولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل ١٠% من أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يساوي الاحتياطي ٥٠% من رأس المال المدفوع. هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

ج) **الاحتياطي الخاص**
وفقاً للمادة ٨٢ من القانون الإتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل ١٠% من الأرباح للسنة إلى الاحتياطي الخاص. يمكن للبنك أن يقرر التوقف عن إجراء هذه التحويلات السنوية عندما يساوي الاحتياطي ٥٠% من رأس المال المدفوع. هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

١٩- توزيعات الأرباح المدفوعة والمقترح توزيعها

في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية في ١٦ مارس ٢٠١٦، صادق المساهمون علي توصية مجلس أعضاء الإدارة بعدم دفع أي توزيعات أرباح. وفقاً لذلك، يبقى رأس المال دون تغيير بمبلغ ٧٠,٠٠٠ الف درهم (٢٠١٥ – توزيع أرباح بالأسهم بنسبة ٧,٦٩٢% من رأس المال المدفوع بمبلغ ٥,٠٠٠ ألف درهم تم إصداره بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٥).

٢٠- الأدوات المالية المشتقة

أثناء سير الأعمال العادية تدخل المجموعة في معاملات تتضمن أدوات مالية مشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين بحيث تعتمد الدفعات على الحركات في سعر واحدة أو أكثر من الأدوات المالية المعنية ومرجع السعر أو المؤشر. إن الغرض من الأدوات المالية المشتقة في أعمال المجموعة هو التخفيف من المخاطر الناجمة عن العجز في السداد وتقلبات أسعار العملات ومعدلات الفائدة والمتغيرات الأخرى في السوق. وتستخدم المجموعة عقود الصرف الأجنبي والخيارات للتخفيف من مخاطر العملات الأجنبية على بعض الاستثمارات.

٢٠- الأدوات المالية المشتقة (تتمة)

يظهر الجدول أدناه القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المسجلة كموجودات أو مطلوبات بالإضافة للمبالغ الإسمية. إن المبلغ الإسمي الإجمالي المسجل هو المبلغ الخاص ببند الموجودات المعني للمشتق أو مرجع السعر أو المؤشر وهو الأساس الذي بموجبه تقاس التغييرات في قيمة المشتقات. تشير المبالغ الإسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي ليست مؤشراً على أخطار السوق أو أخطار الائتمان.

القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	المبلغ الإسمي	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	المبلغ الإسمي
٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
المشتقات المحتفظ بها للمتاجرة:					
تحويلات عقود الصرف الأجنبي ١,٩٤٩	١,٨١١	١٢٢,١٣٩	١,٦٢٦	٢,٨٩٧	٣٥٠,٦٧٣
مقايضات مخاطر الائتمان ١٥٣	١٥٣	١٥٢,٠٨٨	-	٤	١,٨١٦
٢,١٠٢	١,٩٦٤	٢٧٤,٢٢٧	١,٦٢٦	٢,٩٠١	٣٥٢,٤٨٩

تشمل الأدوات المالية المشتقة عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة وعقود الخيارات. وتتم جدولة هذه الأدوات لمدة تصل حتى خمس سنوات.

تشتمل المشتقات عادة في بداية نشاطها فقط على تبادل مشترك للوعود بتحويل بعض أو عدم تحويل المبالغ. إن أي حركة صغيرة نسبياً في قيمة بند الموجودات أو المعدل أو المؤشر المتعلق بعقد المشتقات قد يكون لها تأثير على أرباح أو خسائر المجموعة. يتم مراقبة تعرض المجموعة للمخاطر بموجب عقود المشتقات كجزء من الإدارة الشاملة لمخاطر السوق الخاصة بالمجموعة.

أنواع منتجات المشتقات

العقود الآجلة
العقود الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو بيع عملة محددة أو سلعة أو أداة مالية بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود مخصصة يتم تداولها في السوق غير الرسمية.

الخيارات
الخيارات هي إتفاقيات تعاقدية تمنح الحق لكنها لا تلزم إما بشراء أو بيع مقدار معين من البضاعة أو الأداة المالية مقابل سعر محدد، إما في تاريخ محدد في المستقبل أو في أي وقت خلال مدة زمنية محددة.

القيمة العادلة
تدرج المشتقات بالقيمة العادلة باستخدام أسعار العروض المعلنة في سوق نشط أو أسعار الطرف المقابل أو أساليب التقييم باستخدام نموذج تقييم تم إختباره مقابل أسعار معاملات السوق الفعلية وأفضل تقدير للمجموعة من مدخلات النموذج الملائم. ترد الإفصاحات المتعلقة بمشتقات القيمة العادلة في الإيضاح رقم ٢٦.

يتم تقييم عقود الصرف الأجنبي الآجلة وخيار الصرف الأجنبي باستخدام أساليب التقييم، التي توظف استخدام المدخلات التي يمكن ملاحظتها في السوق. تشمل أساليب التقييم الأكثر تطبيقاً نماذج عن التسعير والمقايضة، وذلك باستخدام حسابات القيمة الحالية. تتضمن نماذج المدخلات المختلفة بما في ذلك نوعية الائتمان للأطراف المتقابلة وأسعار الصرف الفورية والآجلة للعملات الأجنبية، منحنيات العائد من تلك العملات وأساس العملة الذي ينتشر بين تلك العملات ومنحنيات أسعار الفائدة ومنحنيات الأسعار الآجلة للسلع المعنية.

٢٠- الأدوات المالية المشتقة (تتمة)

المشتقات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية

تنتج المخاطر الائتمانية بخصوص الأدوات المالية المشتقة عن إمكانية إخفاق الطرف المقابل في التزاماته التعاقدية وذلك بحدود القيمة العادلة الموجبة للأدوات التي تكون لصالح المجموعة. مع وجود مشتقات مسددة إجمالياً، فإن المجموعة تتعرض أيضا لمخاطر السداد، باعتبارها المخاطر التي منحت المجموعة الالتزام بشأنها، ولكن عجز الطرف المقابل عن سداد المبلغ المقابل.

لم يكن للتغيرات في مخاطر ائتمان الطرف المقابل أي تأثير جوهري على تقييم فعالية التحوط للمشتقات المصنفة في علاقات التحوط والأدوات المالية الأخرى المثبتة بالقيمة العادلة.

٢١- الالتزامات والمطلوبات الطارئة

الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية والمطلوبات الطارئة

تشتمل الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية على الالتزامات لتقديم التسهيلات والاعتمادات المستندية والكفالات وأوراق القبول التي تم تصميمها للوفاء بمتطلبات عملاء المجموعة.

إن الاعتمادات المستندية والكفالات وأوراق القبول تلزم المجموعة بإجراء الدفعات نيابة عن العملاء في حال إخفاق العميل بالسداد حسب شروط العقد.

لدى المجموعة الالتزامات التالية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية:

	٢٠١٦ *ألف درهم*	٢٠١٥ *ألف درهم*
كفالات	٣٩,٠٤٢	٤٤,٠٨٦
تسهيلات ائتمانية صادرة غير مستخدمة*	٨١,٠٩١	٥٣,٠٤٩
	١٢٠,١٣٣	٩٧,١٣٥

يوجد على المجموعة التزامات بمبلغ ١٦,٨٧٤ ألف درهم (٢٠١٥- لا شيء) على حساب الاستثمارات المتوفرة للبيع.

* تمثل التسهيلات الائتمانية الصادرة وغير المستخدمة التزاماً تعاقدياً للسماح بإجراء عمليات السحب تحت حساب المنشأة ضمن فترة محددة تخضع لشروط سابقة وشروط للإنهاء. بما أن الالتزامات قد تنتهي دون إجراء عمليات السحب تحت الحساب وكشروط سابقة للسحب، يجب أن يتم سداد إجمالي المبالغ التعاقدية التي لا تمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية ذاتها.

التزامات عقود الإيجار التشغيلية:

	٢٠١٦ *ألف درهم*	٢٠١٥ *ألف درهم*
الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية		
خلال سنة	٣,٥١٨	١,٧٦٨
بعد سنة ولكن ليس أكثر من خمس سنوات	١٦,١٤٩	٩٦٣
إجمالي مصروفات عقود الإيجار التشغيلية المتعاقد عليها في نهاية فترة إعداد التقارير المالية	١٩,٦٦٧	٢,٧٣١

٢٢- المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

تجري المجموعة أثناء سير الأعمال العادية معاملات مع أطراف ذات علاقة مثل كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا والشركات المتعلقة بهم. إن جميع القروض والسلفيات الممنوحة للأطراف ذات علاقة نشطة وبدون أية مخصصات للخسائر في القروض والسلفيات. تؤخذ موافقة إدارة المجموعة على سياسات التسعير والشروط الخاصة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة.

إن الأرصدة الجوهرية القائمة في ٣١ ديسمبر بخصوص الأطراف ذات علاقة المدرجة ضمن البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة بهم وموظفي الإدارة العليا للشركة:		
القروض والسلفيات	٤,٧١٦	٥,٥٩٣
الاستثمارات	٤٢٠,٧٨٤	٢٦٧,٨٢٧
ودائع العملاء	٤٦٧,٠٠٧	٧٣٠,١٨٦
الالتزامات والمطلوبات الطارئة	٢٦,٢٧٤	٣٦,١٦٢
المطلوبات الأخرى	١٣,٠٢٩	٥,٨٧٢

إن الدخل والمصاريف بخصوص الأطراف ذات علاقة المدرجة في البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة وموظفي الإدارة العليا للشركة:		
دخل فوائد	٦,٦٨٠	١,٢٨٤
مصاريف فوائد	(١٥,٩٧٩)	(٢٠,٢٦٦)
دخل آخر	٣,٣٣٨	٤,٠٧٠
مصاريف عمومية وإدارية	(٥,٥٥٥)	(٤,٤١٩)
صافي الدخل من الاستثمارات	(٨٧٦)	-

تنشأ الأرصدة المستحقة في نهاية السنة أثناء سير الأعمال العادية للمجموعة. وبالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، لم تسجل المجموعة أي انخفاض في قيمة المبالغ المدينة الموجودة لدى الأطراف ذات علاقة (٢٠١٥ - لا شيء).

تعويضات موظفي الإدارة العليا:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
رواتب ومزايا أخرى	١٠,٩٤٤	٩,٩٠٣

٢٣- إدارة المخاطر

مقدمة

إن المخاطر متأصلة في أنشطة المجموعة ولكن يتم إدارتها من خلال عملية تعريف وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هامة لربحية المجموعة المستمرة وإن كل فرد داخل المجموعة مسؤول عن تعرض المجموعة لمخاطر متعلقة بمسؤولياته.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية بخصوص التعرض للمخاطر. تقوم المجموعة باتباع حوكمة المخاطر باقتراح "طريقة خطوط دفاع ثلاثية" لإدارة المخاطر توجب على الإدارة العليا وخطوط العمل، مهام إدارة مخاطر قوية وتدقيق مستقل بكفاءة عالية.

تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق حيث إن الأخيرة مقسمة إلى مخاطر تجارية ومخاطر غير تجارية. تتعرض المجموعة أيضاً إلى المخاطر التشغيلية.

إن عملية مراقبة المخاطر المستقلة لا تشتمل على مخاطر الأعمال كالتغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. تتم مراقبتهم من خلال عملية التخطيط الإستراتيجي للمجموعة.

هيكل إدارة المخاطر

يعتبر مجلس الإدارة مسؤول بشكل تام عن تحديد ومراقبة المخاطر ومع ذلك هناك هيئات مستقلة مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن مراقبة عملية المخاطرة الكلية داخل المجموعة. كما أنهم يتحملون المسؤولية الكلية لتطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق الإجراءات وإطار العمل والعمليات والحدود. كما أن المجلس مسؤول عن قضايا الإحتيال والقضايا الأخرى المتعلقة بالمخاطر وإدارة ومراقبة القرارات المتعلقة بالمخاطر.

لجنة المخاطر التابعة للمجلس

إن لجنة المخاطر التابعة للمجلس لديها المسؤولية الكاملة لتطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ وأطر العمل والسياسات لتعزيز إطار عمل إدارة المخاطر لدى المجموعة من أجل تطبيق المعايير على أكمل وجه ومراقبة التعرض للمخاطر الإجمالية (مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والعمليات والمخاطر القانونية..الخ) والالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

لجنة التدقيق التابعة للمجلس

يتمثل الدور الأساسي للجنة التدقيق التابعة للمجلس في نظر والإشراف على الأمور المتعلقة بالتدقيق المالي والرقابة الداخلية، إلى جانب الإشراف على استقلال وأداء مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين في المجموعة.

خزينة البنك

إن خزينة البنك مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة والهيكل المالي العام للمجموعة. وهي مسؤولة أيضاً بصورة رئيسية عن التمويل ومخاطر السيولة للمجموعة.

التدقيق الداخلي

إن عمليات إدارة المخاطر في المجموعة تخضع لمهمة التدقيق الداخلي حيث يتم فحص كل من دقة الإجراءات وتقيد المجموعة بها. يناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج كل التقييمات مع الإدارة وينقل النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق التابعة للمجلس.

قياس المخاطر وأنظمة إعداد التقارير

يتم مراقبة وضبط المخاطر بشكل رئيسي إستنادا إلى الحدود الموضوعة من قبل المجموعة. هذه الحدود تعكس إستراتيجية العمل وبيئة السوق للبنك كما تعكس مستوى المخاطر التي ترغب المجموعة بقبولها. بالإضافة لذلك، تقوم المجموعة بمراقبة وقياس المخاطر الكلية التي يمكن تحملها فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر الإجمالية عبر كل أنوع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات المجمعة من كل الأعمال قد تم فحصها ومعالجتها من أجل تحليل ومراقبة وتحديد المخاطر المبكرة. لقد تم عرض هذه المعلومات وشرحها إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس ولجان الإدارة التي تتضمن كل أنواع التعرض لمخاطر القروض ونسب السيولة والتغيرات في ملف المخاطر.

يتم تقديم ملخص دوري إلى الأعضاء ذوي العلاقة في المجموعة بخصوص الإستفادة من حدود السوق واستثمارات الملكية والسيولة بالإضافة إلى أية تطورات لمخاطر أخرى.

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

تخفيف المخاطر

في إطار إدارة المخاطر الكلية، تستخدم المجموعة المشتقات وأدوات أخرى لإدارة التعرضات الناتجة عن تغيرات أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر الأسهم ومخاطر الائتمان والمخاطر الناتجة من المعاملات المستقبلية. كذلك تقوم المجموعة بصورة مستمرة بمراقبة محفظتها وتنويعها وذلك لتخفيف المخاطر المتعلقة بالتركيز على التعرضات نحو عمل محدد أو قطاع جغرافي محدد.

تركزات المخاطر الزائدة

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة مشابهة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات إقتصادية مماثلة مما قد يجعل عندهم الإستعداد لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الإقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال محدد أو على منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب تركزات المخاطر الزائدة، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة إرشادات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ مالية متنوعة، وبالتالي يتم السيطرة على تركزات مخاطر الائتمان المحددة وإدارتها.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي المخاطر التي يفشل فيها عميل أو طرف مقابل في الوفاء بالتزامه ويتسبب في خسارة مالية للمجموعة. تنتج مثل تلك المخاطر عن الإقراض والتمويل التجاري والخزينة ونشاطات أخرى تقوم بها المجموعة. يتم مراقبة المخاطر الائتمانية بشكل فعال وفقاً للسياسات الائتمانية التي تعرّف بوضوح صلاحيات الإقراض الممنوحة والسياسات والإجراءات. تشتمل إدارة مخاطر الائتمان أيضاً على مراقبة تركزات المخاطر من قبل القطاع الصناعي بالإضافة إلى الموقع الجغرافي.

تجري المجموعة عملية مراجعة لنوعية الائتمان لتقديم تعريف مبكر للتغيرات الممكنة في ملاءة الأطراف المقابلة وتشمل مراجعات الضمانات الدورية. يتم تأسيس حدود الطرف المقابل عن طريق استخدام نظام تصنيف المخاطر الائتمانية والتي تحدد لكل طرف مقابل تصنيف للمخاطر. تخضع تصنيفات المخاطر إلى المراجعة الدورية. إن عملية مراجعة نوعية الائتمان تسمح للمجموعة بإجراء تقييم للخسارة المحتملة كنتيجة للمخاطر التي يتعرض لها والقيام بإجراء تصحيحي.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات و تعزيزات ائتمانية أخرى

يظهر الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي بما فيها الالتزامات والمطلوبات الطارئة. إن الحد الأقصى للتعرض موضح بإجمالي المبلغ قبل تأثير التخفيض من خلال استخدام التصفية الرئيسية وإتفاقيات الضمان، إن وجدت.

	إيضاح	*إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١٦ ألف درهم*	*إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١٥ ألف درهم*
الأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (باستثناء النقد في الصندوق)	٩	٣٥٣,٦٦١	٣٣٨,٥٤٠
المستحقات من البنوك	١٠	١,٣٠٥,٢١٧	١,٤٣١,٤٤٩
القروض والسلفيات	١١	٨٣٦,٩٨٦	٣١٢,٤٩٩
الاستثمارات في السندات	١٢	١,٧٢٦,٦٠٩	٩٩٠,٨٢٧
موجودات أخرى		٢٥,٥٤١	١٦,١٥٩
		٤,٢٤٨,٠١٤	٣,٠٨٩,٤٧٤
الكفالات	٢١	٣٩,٠٤٢	٤٤,٠٨٦
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان		٤,٢٨٧,٠٥٦	٣,١٣٣,٥٦٠

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات و تعزيزات ائتمانية أخرى (تتمة)

حين تسجل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان ولكن ليس الحد الأقصى للتعرض والذي يمكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم العادلة.

لمزيد من التفصيل عن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لكل صنف من الأدوات المالية، يتم الرجوع إلى الإيضاحات المحددة. إن أثر الضمانات وأساليب تخفيف المخاطر الأخرى مبين أدناه.

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يتم إدارة تركز المخاطر من قبل العميل/الطرف المقابل حسب المنطقة الجغرافية والقطاع الصناعي. إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لأي عميل أو طرف مقابل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ كان ٤٩٥,٥٠٥ ألف درهم (٢٠١٥ – ٧٣٧,٦٦٣ ألف درهم) قبل الأخذ في الاعتبار الضمانات أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى.

يمكن تحليل الأدوات المالية للمجموعة (باستثناء النقد في الصندوق والاستثمارات في الأوراق المالية) بما في ذلك الكفالات قبل الأخذ في الاعتبار أية ضمانات محتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى من خلال المناطق الجغرافية التالية:

	٢٠١٦		٢٠١٥	
	الموجودات	*الالتزامات والمطلوبات الطارئة*	*الموجودات*	*الالتزامات والمطلوبات الطارئة*
	ألف درهم	*ألف درهم*	*ألف درهم*	*ألف درهم*
الإمارات العربية المتحدة	٢,٣٨٥,٠٢٨	٣٩,٠٤٢	١,٨٣٥,٨١٤	٤٤,٠٨٦
أمريكا الشمالية	٢٣٤,٦٤٩	–	٩٥,٠٠٥	–
أوروبا	٨٢٨,٤٤٥	–	٦٤٤,٥٢١	–
دول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأوسط	٥٣٣,٢٤٥	–	٣٤٢,٨٦٢	–
أخرى	٢٦٦,٦٤٧	–	١٧١,٢٧٢	–
	٤,٢٤٨,٠١٤	٣٩,٠٤٢	٣,٠٨٩,٤٧٤	٤٤,٠٨٦

إن تحليلات قطاع الصناعة للموجودات المالية الخاصة بالمجموعة (باستثناء النقد في الصندوق والاستثمارات في الأوراق المالية) وتشمل الكفالات، قبل الأخذ في الاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى هي كما يلي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	*ألف درهم*
التجارة والأعمال	١,٦٢٤,٨١٤	١,١٠٧,٨٣٢
البنوك والمؤسسات المالية	٢,٤٧٢,٨٩١	١,٩٣٥,١٥٩
الهيئات الحكومية	١٨٧,٧٣٨	٨٨,٣٠٧
أخرى	١,٦١٣	٢,٢٦٢
	٤,٢٨٧,٠٥٦	٣,١٣٣,٥٦٠

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

إن مبلغ ونوع الضمان المطلوب يعتمد على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل وضوابط المنتج. تطبق الإرشادات بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم. إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها هي النقد والاستثمارات في الأوراق المالية.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الرئيسية وتراقب أيضاً القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعتها لكفاية المخصص لخسائر الانخفاض في القيمة.

نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية

يتم إدارة نوعية الائتمان للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية. يظهر الجدول أدناه نوعية الاعتماد حسب صنف الموجودات المالية لبعض خطوط بنود بيان المركز المالي الرئيسية استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني لدى المجموعة.

	غير متأخرة ولا منخفضة القيمة			
	فئة رئيسية وعالية	*فئة نموذجية*	*فئة نموذجية فرعية*	*الإجمالي*
	ألف درهم	*ألف درهم*	*ألف درهم*	*ألف درهم*
٢٠١٦				
الأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٣٥٣,٦٦١	-	-	٣٥٣,٦٦١
مستحقات من البنوك	٩٤٢,٠٢٩	٣٦٣,١٨٨	-	١,٣٠٥,٢١٧
قروض وسلفيات	-	٨٣٦,٩٨٦	-	٨٣٦,٩٨٦
الاستثمارات في السندات	٦٠٠,٧٣٦	٨٩٣,٠٩٢	٢٣٢,٧٨١	١,٧٢٦,٦٠٩
	١,٨٩٦,٤٢٦	٢,٠٩٣,٢٦٦	٢٣٢,٧٨١	٤,٢٢٢,٤٧٣
٢٠١٥				
الأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٣٣٨,٥٤٠	-	-	٣٣٨,٥٤٠
مستحقات من البنوك	١,٤٣١,٤٤٩	-	-	١,٤٣١,٤٤٩
قروض وسلفيات	-	٣١٢,٤٩٩	-	٣١٢,٤٩٩
الاستثمارات في السندات	٩٦,٤١٢	٧٤٨,٠٦٣	١٤٦,٣٥٢	٩٩٠,٨٢٧
	١,٨٦٦,٤٠١	١,٠٦٠,٥٦٢	١٤٦,٣٥٢	٣,٠٧٣,٣١٥

كما في نهاية السنة، لم يكن لدى المجموعة أي مبلغ في القروض والسلفيات التي كانت متأخرة السداد أو انخفضت قيمتها بصورة منفردة (٢٠١٥ - لا شيء).

التعرض للمخاطر الائتمانية للموجودات المالية لدى المجموعة (باستثناء النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات الأسهم والسبائك) تشتمل على الكفالات لكل من تصنيفات المخاطر الداخلية

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

***نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية* (تتمة)**

	الفئات المعادلة حسب موديز	*المجموع ٢٠١٦ ألف درهم*	*المجموع ٢٠١٥ ألف درهم*
درجة رئيسية وعالية	أ أ أ- أ أ ٣	١,٨٩٦,٤٢٦	١,٨٦٦,٤٠١
درجة نموذجية	ب أ أ - ب أ أ ٣	٢,١٣٠,٣٩٨	١,١٠٤,٦٤٨
درجة نموذجية فرعية	ب أ - ب ٣	٢٣٤,٦٩١	١٤٦,٣٥٢
		٤,٢٦١,٥١٥	٣,١١٧,٤٠١

من سياسة المجموعة الحفاظ على تصنيفات مخاطر دقيقة ومنتظمة من خلال محفظة الائتمان والاستثمارات. هذا يسهل على الإدارة المركزة للمخاطر المطبقة ومقارنة التعرض لمخاطر الائتمان في كل قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. إن نظام التصنيف مدعوم بتحليلات مالية متنوعة مدمجة بمعلومات سوقية تم معالجتها من أجل توفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. إن جميع تصنيفات المخاطر الداخلية تم إعدادها للأصناف المختلفة وهي مشتقة وفقاً لسياسة التصنيف لدى المجموعة. يتم تقييم تصنيفات المخاطر المعنية وتحديثها بصورة منتظمة. إن الفئات المعادلة حسب موديز تنطبق فقط على بعض التعرضات في كل صنف من أصناف المخاطر حيث إن عدد منها يستند إلى تصنيف المجموعة الداخلي.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. يمكن أن تحدث مخاطر السيولة نتيجة للتقلبات في الأسواق أو انخفاض الائتمان والذي قد يسبب جفاف بعض مصادر التمويل في الحال. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل ويتم إدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والاحتفاظ برصيد جيد للنقدية وشبه النقدية.

تحتفظ المجموعة بمحفظة موجودات عالية التداول ومتنوعة يمكن تسييلها بسهولة في حال التقلبات غير المنظورة للتدفق النقدي. كذلك التزمت المجموعة بخطوط ائتمان لتستطيع الدخول إليها للوفاء باحتياجاتها من السيولة. بالإضافة لذلك، تحتفظ المجموعة بوديعة إلزامية لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة تساوي ١٤% من الودائع تحت الطلب و١% من ودائع التوفير. يتم تقييم وضع السيولة وإدارته حسب سيناريوهات مختلفة مع الأخذ في الاعتبار التركيز على العوامل المتعلقة بالسوق بشكل عام ووضع المجموعة على وجه التحديد.

إن مواعيد استحقاق الموجودات والمطلوبات بتاريخ بيان المركز المالي مبينة في الجدول أدناه استناداً إلى الفترة المتبقية إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاق الفعلية كما تم الإشارة لذلك في تاريخ الاحتفاظ بالودائع لدى المجموعة ومدى توفر الأموال السائلة هي كما يلي:

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	أقل من ثلاثة أشهر ألف درهم	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر ألف درهم	من ستة أشهر إلى ١٢ شهراً ألف درهم	المجموع الفرعي أقل من ١٢ شهراً ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع الفرعي أكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	غير مؤرخة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات									
نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات	٣٥٤,١٢٤	–	–	٣٥٤,١٢٤	–	–	–	–	٣٥٤,١٢٤
مستحقات من البنوك	١,١١٨,٧٥٩	٤٨,٢٦٥	١٣٨,١٩٣	١,٣٠٥,٢١٧	–	–	–	–	١,٣٠٥,٢١٧
قروض وسلفيات، صافي	٦٧٠,٦٩٣	١٤٩,١٤٩	٤١٥	٨٢٠,٢٥٧	٣,٧٢٩	–	٣,٧٢٩	–	٨٢٣,٩٨٦
استثمارات	٤٦٣,٣٣٥	٦٨,٧٩٦	٨٢,٤٠٨	٦١٤,٥٣٩	٨٨٠,٩٨٢	٢٣١,٠٨٨	١,١١٢,٠٧٠	٤٢٨,١٠٠	٢,١٥٤,٧٠٩
استثمار في شركة شقيقة	–	–	–	–	–	–	–	٧٢	٧٢
موجودات ثابتة	–	–	–	–	–	–	–	٥,٨٩٨	٥,٨٩٨
موجودات أخرى	١٣,٢٣٩	١,٤٠٧	٣,٠٥٤	١٧,٧٠٠	–	–	–	١١,٤٩٠	٢٩,١٩٠
إجمالي الموجودات	٢,٦٢٠,١٥٠	٢٦٧,٦١٧	٢٢٤,٠٧٠	٣,١١١,٨٣٧	٨٨٤,٧١١	٢٣١,٠٨٨	١,١١٥,٧٩٩	٤٤٥,٥٦٠	٤,٦٧٣,١٩٦
المطلوبات وحقوق الملكية									
مستحقات للبنوك	٧٠٥,١٣٣	–	–	٧٠٥,١٣٣	–	–	–	–	٧٠٥,١٣٣
ودائع العملاء	٣,٠٥٠,١٢٧	٧٩,١٧٤	١٨٦,٢١٤	٣,٣١٥,٥١٥	١١٤,٨٤١	–	١١٤,٨٤١	–	٣,٤٣٠,٣٥٦
مطلوبات أخرى	٢٣,٩٢٤	٣٤,١٧٩	١٠٥	٥٨,٢٠٨	٦,٠٥١	–	٦,٠٥١	٥,٨٠٣	٧٠,٠٦٢
حقوق الملكية	–	–	–	–	–	–	–	٤٦٧,٦٤٥	٤٦٧,٦٤٥
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٣,٧٧٩,١٨٤	١١٣,٣٥٣	١٨٦,٣١٩	٤,٠٧٨,٨٥٦	١٢٠,٨٩٢	–	١٢٠,٨٩٢	٤٧٣,٤٤٨	٤,٦٧٣,١٩٦
صافي فجوة السيولة	(١,١٥٩,٠٣٤)	١٥٤,٢٦٤	٣٧,٧٥١	(٩٦٧,٠١٩)	٧٦٣,٨١٩	٢٣١,٠٨٨	٩٩٤,٩٠٧	(٢٧,٨٨٨)	

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	أقل من ثلاثة أشهر ألف درهم	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر ألف درهم	من ستة أشهر إلى ١٢ شهراً ألف درهم	المجموع الفرعي أقل من ١٢ شهراً ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع الفرعي أكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	غير مؤرخة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات									
نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات	٣٣٨,٨٢١	–	–	٣٣٨,٨٢١	–	–	–	–	٣٣٨,٨٢١
مستحقات من البنوك	١,٤٣١,٤٤٩	–	–	١,٤٣١,٤٤٩	–	–	–	–	١,٤٣١,٤٤٩
قروض وسلفيات، صافي	١٥٨,١٧٤	١٤٧,١١٧	٥٩٣	٣٠٥,٨٨٤	١,٩١٠	–	١,٩١٠	–	٣٠٧,٧٩٤
استثمارات	٣٦٩,٠٩٤	٥,٣٥٨	٥٥,٧٥٧	٤٣٠,٢٠٩	٣٣٤,٨٧١	٢٢٥,٧٤٧	٥٦٠,٦١٨	٤٧٦,٣٨٢	١,٤٦٧,٢٠٩
استثمار في شركة شقيقة	–	–	–	–	–	–	–	٧٢	٧٢
موجودات ثابتة	–	–	–	–	–	–	–	٥,٠٧٣	٥,٠٧٣
موجودات أخرى	١٥,٧٩٨	٥٨٩	٥٤٤	١٦,٩٣١	–	–	–	١,٠٧٤	١٨,٠٠٥
إجمالي الموجودات	٢,٣١٣,٣٣٦	١٥٣,٠٦٤	٥٦,٨٩٤	٢,٥٢٣,٢٩٤	٣٣٦,٧٨١	٢٢٥,٧٤٧	٥٦٢,٥٢٨	٤٨٢,٦٠١	٣,٥٦٨,٤٢٣
المطلوبات وحقوق الملكية									
مستحقات للبنوك	٣٤,٤٠٢	–	–	٣٤,٤٠٢	–	–	–	–	٣٤,٤٠٢
ودائع العملاء	٢,٢٩٨,٥٧٦	١٠٣,٨٧٧	٣٠٥,٩٥٦	٢,٧٠٨,٤٠٩	٤٦١,٩٧٦	–	٤٦١,٩٧٦	–	٣,١٧٠,٣٨٥
مطلوبات أخرى	٢١,٣٨٣	٧,٧٣٥	–	٢٩,١١٨	١,٩٦٣	–	١,٩٦٣	٤,٢٢٢	٣٥,٣٠٣
حقوق الملكية	–	–	–	–	–	–	–	٣٢٨,٣٣٣	٣٢٨,٣٣٣
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٢,٣٥٤,٣٦١	١١١,٦١٢	٣٠٥,٩٥٦	٢,٧٧١,٩٢٩	٤٦٣,٩٣٩	–	٤٦٣,٩٣٩	٣٣٢,٥٥٥	٣,٥٦٨,٤٢٣
صافي فجوة السيولة	(٤١,٠٢٥)	٤١,٤٥٢	(٢٤٩,٠٦٢)	(٢٤٨,٦٣٥)	(١٢٧,١٥٨)	٢٢٥,٧٤٧	٩٨,٥٨٩	١٥٠,٠٤٦	

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

تحليل المطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول أدناه قائمة استحقاق المطلوبات المالية الخاصة بالمجموعة في نهاية السنة استناداً إلى التزامات التسديد التعاقدية غير المخصومة المتبقية. إن التسديدات التي تخضع للإشعار يتم التعامل معها كما لو أنه ينبغي إعطاء الإشعار فوراً. ومع ذلك، تتوقع المجموعة بأن عدداً كبيراً من العملاء لن يطلبوا التسديد في أقرب تاريخ مطلوب من المجموعة أن تدفعه، ومن ثم لا يعكس الجدول التدفقات النقدية المتوقعة استناداً إلى السجلات السابقة لاحتجاز الوديعة الخاصة بالمجموعة.

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	من ١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٦					
مستحقات للبنوك	٤,٣٦٧	٧٠١,٧٥٥	-	-	٧٠٦,١٢٢
ودائع العملاء	٢,١٣٦,٣٧٥	٩١٤,٨٣١	٢٧٠,٦٦٣	١٢٣,٩٦١	٣,٤٤٥,٨٣٠
مطلوبات أخرى	-	٢٣,٩٢٤	٣٤,٢٨٤	١١,٨٥٤	٧٠,٠٦٢
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	٢,١٤٠,٧٤٢	١,٦٤٠,٥١٠	٣٠٤,٩٤٧	١٣٥,٨١٥	٤,٢٢٢,٠١٤

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	من ١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٥					
مستحقات للبنوك	٤,٤٠٢	٣٠,٠١٣	-	-	٣٤,٤١٥
ودائع العملاء	١,٨٥٨,٩٠٤	٤٤١,٣٢٧	٤١٤,٦٤٤	٤٩٠,٢٠٥	٣,٢٠٥,٠٨٠
مطلوبات أخرى	-	٢١,٣٨٣	٧,٧٣٥	٦,١٨٥	٣٥,٣٠٣
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	١,٨٦٣,٣٠٦	٤٩٢,٧٢٣	٤٢٢,٣٧٩	٤٩٦,٣٩٠	٣,٢٧٤,٧٩٨

إن الأدوات المالية المشتقة في الجدول أعلاه تم الإشارة إليها ضمن المطلوبات الأخرى في إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة. مع ذلك يمكن تسديد المبالغ بالإجمالي أو بالصافي.

يلخص الجدول التالي الاستحقاق التعاقدي للمطلوبات الطارئة الخاصة بالمجموعة:

	عند الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	من ١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٦						
مطلوبات طارئة	٨١,٠٩١	٢٠,٥١٧	١١,١٠٧	٤,٩٣٨	٢,٤٨٠	١٢٠,١٣٣
٢٠١٥						
مطلوبات طارئة	٥٣,٠٤٩	١٥,٠٠٢	٢٥,٣٩٢	١,٢٥٧	٢,٤٣٥	٩٧,١٣٥

تتوقع المجموعة بأن لا يتم سحب جميع المطلوبات الطارئة قبل انتهاء صلاحية الالتزامات.

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر التي تنتج عن حدوث تقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وضع مجلس الإدارة حدوداً على قيمة المخاطر التي يمكن قبولها. يتم مراقبة ذلك بشكل منتظم من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالبنك.

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة عن احتمالية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية خارج بيان المركز المالي والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة.

أسس مجلس الإدارة مستويات لمخاطر أسعار الفائدة بوضع حدود حساسية لأسعار الفائدة.

إن حساسية بيان الدخل هي تأثير تلك التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على صافي دخل الفوائد لسنة واحدة استناداً إلى السعر المتغير للموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها في نهاية السنة. إن حساسية حقوق الملكية يتم احتسابها من خلال إعادة تقييم السعر الثابت للموجودات المالية المتوفرة للبيع في نهاية السنة بخصوص أثر التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة. يستند إجمالي الحساسية على فرضية بأن هناك تحولات موازية في منحنى المردود.

يبين الجدول التالي الحساسية نحو التغيرات الممكنة والمعقولة في أسعار الفائدة، مع الإبقاء على ثبات جميع المتغيرات الأخرى الخاصة ببيان الدخل وحقوق ملكية المجموعة.

الزيادة في نقاط الأساس	*التأثير على صافي الأرباح ٢٠١٦ ألف درهم*	*التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٦ ألف درهم*	*التأثير على صافي الأرباح ٢٠١٥ ألف درهم*	*التأثير على حقوق الملكية ٢٠١٥ ألف درهم*
١٠٠	(٦,٢١٩)	(٢٨,٦١٤)	(١٢,٤٤٦)	(٩,٤٤٩)

مخاطر أسعار العملات الأجنبية

إن مخاطر أسعار العملات الأجنبية هي مخاطر حدوث تقلب في قيمة أداة مالية ما بسبب التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية. وضعت المجموعة حدوداً على المراكز لكل عملة. يتم مراقبة المراكز بشكل يومي وتستخدم إستراتيجيات التحوط لضمان حفظ المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

إن مراكز المجموعة المتاحة للعملات الأجنبية الرئيسية كالتالي:

	٢٠١٦ المراكز الطويلة/(القصيرة) ألف درهم	٢٠١٥ المراكز الطويلة/(القصيرة) ألف درهم
العملة		
اليورو	٧٣٧	٥,٣٥٠
الجنيه الإسترليني	(٨)	٣٢١
اليوان الصيني	١٢	٣٦
الفرنك الفرنسي	(١٤٢)	(٨٨٧)

بما أن سعر الدرهم الإماراتي مرتبط بسعر الدولار الأمريكي ولذلك تعتقد الإدارة بأن البنك حالياً لا يتعرض لأية مخاطر أسعار عملات أجنبية جوهرية بخصوص الدولار الأمريكي.

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة أسعار الأسهم الفردية. تنتج مخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة البنك الاستثمارية.

إن التأثير على الأسهم نتيجة للتغيرات الممكنة والمعقولة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى، هو كما يلي:

	التغيرات في أسعار الأسهم ٢٠١٦ %	*التأثير على حقوق الملكية* ٢٠١٦ *ألف درهم*	*التغيرات في أسعار الأسهم* ٢٠١٥ %	*التأثير على حقوق الملكية* ٢٠١٥ *ألف درهم*
بورصة نيويورك	+/-١٠	١١,٩٥٤	+/-١٠	٥,٤٣٨
سوق أبوظبي للأوراق المالية	+/-١٠	٥٤٨	+/-١٠	١,٧٨٣
سوق دبي المالي	+/-١٠	٥,٥٣٦	+/-١٠	٦,٩٦٩
أسواق أخرى	+/-١٠	٢٧,٨٨٩	+/-١٠	٣٣,٣٩٨

المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة من تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو الإحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تتعطل ضوابط العمل يمكن للمخاطر التشغيلية أن تؤدي إلى أضرار خاصة بالسمعة ويكون لذلك آثار قانونية أو تشريعية أو تؤدي إلى الخسارة المالية. لا يمكن للمجموعة أن تتوقع الحد من جميع المخاطر التشغيلية، ولكن من خلال إطار عمل رقابي والمتابعة والإستجابة للمخاطر المحتملة، تكون المجموعة قادرةً على إدارة هذه المخاطر. تتضمن أدوات الرقابة فصل الواجبات بصورة فعالة ووضع إجراءات للدخول على الأنظمة والتفويض والتسوية وتدريب العاملين وعمليات التقييم بما في ذلك استخدام التدقيق الداخلي.

٢٤- التحليل القطاعي

لأغراض تشغيلية، تم تنظيم أنشطة المجموعة إلى قطاعين رئيسيين للأعمال: (أ) الاستثمارات الذي يقوم بشكل رئيسي بإدارة المحفظة الاستثمارية الخاصة بالمجموعة وتقديم خدمات الخزينة؛ و (ب) الخدمات المصرفية، الذي يقوم بشكل رئيسي بإدارة المحفظة الاستثمارية الخاصة بالعملاء وتقديم التسهيلات الائتمانية وقبول الودائع من الشركات والعملاء الأفراد وتقديم الخدمات الإستشارية حول تمويل الشركات ومعاملات السوق الرأسمالية. تمثل هذه القطاعات الأساس الذي تبني عليه المجموعة تقريرها عن التحليل القطاعي الرئيسي. وتتم المعاملات بين القطاعات على أساس الأسعار المحددة من قبل الإدارة مع الأخذ في الاعتبار تكلفة الأموال وتوزيع المصاريف بشكل عادل.

تقوم الإدارة بمراقبة النتائج التشغيلية للقطاعات التشغيلية بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول تخصيص المصادر وتقييم الأداء. يتم تقييم الأداء القطاعي استناداً إلى الأرباح أو الخسائر التشغيلية.

٢٤- التحليل القطاعي (تتمة)

	الاستثمارات		الخدمات المصرفية		الإجمالي	
	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
الإيرادات*	٥٥,٤٢٠	٧٢,١٠٩	٩٩,٣٧٩	٥٠,٠٥٣	١٥٤,٧٩٩	١٢٢,١٦٢
تعديلات داخل القطاع	(١٤,٩٠٣)	(٣,٥٩٦)	١٤,٩٠٣	٣,٥٩٦	-	-
	٤٠,٥١٧	٦٨,٥١٣	١١٤,٢٨٢	٥٣,٦٤٩	١٥٤,٧٩٩	١٢٢,١٦٢
الأرباح للسنة	١١,٨٩١	٢٤,٤١٦	٢٢,٠٠١	٣,٧١٨	٣٣,٨٩٢	٢٨,١٣٤

	الاستثمارات		الخدمات المصرفية		الإجمالي	
	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
الموجودات القطاعية	٣,٨١٥,٦٠٢	٣,٢٧١,١٨٥	٨٥٧,٥٩٤	٢٩٧,٢٣٨	٤,٦٧٣,١٩٦	٣,٥٦٨,٤٢٣
المطلوبات القطاعية وحقوق الملكية	٨١٨,٣٢٩	٨٢١,١٦٠	٣,٨٥٤,٨٦٧	٢,٧٤٧,٢٦٣	٤,٦٧٣,١٩٦	٣,٥٦٨,٤٢٣

* تتألف الإيرادات من دخل الفوائد وصافي الدخل من الاستثمارات ودخل الرسوم والعمولات وأرباح صرف العملات الأجنبية ناقصاً الانخفاض في قيمة الاستثمارات.

٢٥- الشركات التابعة الجوهرية المملوكة جزئياً

إن المعلومات المالية لصندوق إي آي بي للسيولة المعزز المحدود الذي له حصص جوهرية غير مسيطرة مدرجة أدناه:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
(أ) *نسبة حصة حقوق الملكية المملوكة لحصص غير مسيطرة*	%٣٤	-
(ب) *الأرصدة المتراكمة للحصص غير المسيطرة الجوهرية*	١٠٣,٩٩٧	-
(ج) *الأرباح المخصصة للحصص غير المسيطرة الجوهرية*	٣٢٧	-

إن المعلومات المالية الموجزة لصندوق إي آي بي للسيولة المعزز المحدود مدرجة أدناه. تستند هذه المعلومات الى المبالغ قبل استبعادات بين الشركات :

٢٥- الشركات التابعة الجوهرية المملوكة جزئياً (تتمة)

(د) *بيان الأرباح أو الخسائر الموجز*

	٢٠١٦ *ألف درهم*	٢٠١٥ *ألف درهم*
صافي دخل الفوائد وصافي دخل الاستثمارات	٦,٧٣٢	٧١٥
الدخل التشغيلي	٦,٥٨٨	٦٦٩
الأرباح/(الخسائر) للسنة	٥,١٣٠	(٤٥)

(هـ) *بيان المركز المالي الموجز*

	٢٠١٦ *ألف درهم*	٢٠١٥ *ألف درهم*
اجمالي الموجودات	٣٤٠,٠٨٨	١٠٠,٠٤٢
اجمالي المطلوبات	٣١,٣٣٣	٨٧
حقوق الملكية	٣٠٨,٧٥٥	٩٩,٩٥٥

(و) *التدفقات النقدية الموجزة*

	٢٠١٦ *ألف درهم*	٢٠١٥ *ألف درهم*
الأنشطة التشغيلية	(١٩١,٧١٥)	(٩٩,١٩١)
الأنشطة التمولية	٢٠٣,٦٧٠	١٠٠,٠٠٠
الزيادة في النقدية وشبه النقدية	١١,٩٥٥	٨٠٩

٢٦- القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة للمبلغ الذي يمكن به إستبدال بند موجودات ما أو سداد بند مطلوبات ما، وذلك بين أطراف ذوي معرفة ولديهم الرغبة في إجراء هذه المعاملات. وعليه، يمكن أن تنتج فروقات بين القيمة الدفترية بموجب طريقة التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة.

تحديد القيمة العادلة وتسلسل القيمة العادلة

تستخدم المجموعة التسلسل التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بأسلوب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار متداولة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة.

المستوى الثاني: أساليب تقييم أخرى تكون جميع مدخلاتها ذات تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة وملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر، و

المستوى الثالث: أساليب تقييم تستخدم مدخلات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولكن لا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

يظهر الجدول التالي تحليل المشتقات المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى تسلسل القيمة العادلة:

٢٦- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

تحديد القيمة العادلة وتسلسل القيمة العادلة (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات المالية				
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة (إيضاح ٢٠)	–	٢,١٠٢	–	٢,١٠٢
المطلوبات المالية				
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة (إيضاح ٢٠)	–	١,٩٦٤	–	١,٩٦٤

٣١ ديسمبر ٢٠١٥

	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات المالية				
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة (إيضاح ٢٠)	–	١,٦٢٦	–	١,٦٢٦
المطلوبات المالية				
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة (إيضاح ٢٠)	–	٢,٩٠١	–	٢,٩٠١

تم الإفصاح عن تسلسل القيمة العادلة للاستثمارات في إيضاح رقم ١٢.

يوضح الجدول التالي تصنيف المجموعة لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية والقيمة الدفترية لها:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف درهم	متوفرة للبيع ألف درهم	قروض وذمم مدينة ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات المالية					
النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات	–	–	–	٣٥٤,١٢٤	٣٥٤,١٢٤
المستحقات من البنوك	–	–	–	١,٣٠٥,٢١٧	١,٣٠٥,٢١٧
القروض والسلفيات	–	–	٨٢٣,٩٨٦	–	٨٢٣,٩٨٦
استثمارات باستثناء السبائك	٩٥,٣٣٤	١,٦٥٣,٥٤٧	–	٤٢٠,٧٨٤	٢,١٦٩,٦٦٥
أخرى	٢,١٠٢	–	–	٢٣,٤٣٩	٢٥,٥٤١
	٩٧,٤٣٦	١,٦٥٣,٥٤٧	٨٢٣,٩٨٦	٢,١٠٣,٥٦٤	٤,٦٧٨,٥٣٣
المطلوبات المالية					
مستحقات للبنوك	–	–	–	٧٠٥,١٣٣	٧٠٥,١٣٣
ودائع العملاء	–	–	–	٣,٤٣٠,٣٥٦	٣,٤٣٠,٣٥٦
أخرى	١,٩٦٤	–	–	٦٢,٢٨٤	٦٤,٢٤٨
	١,٩٦٤	–	–	٤,١٩٧,٧٧٣	٤,١٩٩,٧٣٧

٢٦- القيمة العادلة للأدوات المالية

تحديد القيمة العادلة وتسلسل القيمة العادلة (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	*بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر* ألف درهم	*متوفرة للبيع* ألف درهم	*قروض وذمم مدينة* ألف درهم	*التكلفة المطفأة* ألف درهم	*المجموع* ألف درهم
الموجودات المالية					
النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات	–	–	–	٣٣٨,٨٢١	٣٣٨,٨٢١
المستحقات من البنوك	–	–	–	١,٤٣١,٤٤٩	١,٤٣١,٤٤٩
القروض والسلفيات	–	–	٣٠٧,٧٩٤	–	٣٠٧,٧٩٤
استثمارات باستثناء السبائك	٩٨,٧٤٩	١,٠٨٢,٩٣٤	–	٢٨٥,٠٢٥	١,٤٦٦,٧٠٨
أخرى	١,٦٢٦	–	–	١٤,٥٣٣	١٦,١٥٩
	١٠٠,٣٧٥	١,٠٨٢,٩٣٤	٣٠٧,٧٩٤	٢,٠٦٩,٨٢٨	٣,٥٦٠,٩٣١
المطلوبات المالية					
مستحقات للبنوك	–	–	–	٣٤,٤٠٢	٣٤,٤٠٢
ودائع العملاء	–	–	–	٣,١٧٠,٣٨٥	٣,١٧٠,٣٨٥
أخرى	٢,٩٠١	–	–	٢٨,١٨٠	٣١,٠٨١
	٢,٩٠١	–	–	٣,٢٣٢,٩٦٧	٣,٢٣٥,٨٦٨

٢٧- كفاية رأس المال

يحتفظ البنك بقاعدة رأس المال المدارة بشكل نشط لتغطية المخاطر المرتبطة بالأعمال. تتم مراقبة كفاية رأس المال الخاص بالبنك باستخدام، من ضمن الإجراءات الأخرى، الأنظمة والنسب المحددة من قبل لجنة بازل حول مراقبة العمليات المصرفية ("قواعد / نسب بي أي إس) التي يطبقها المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في مراقبة المصارف.

يقوم المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة بالإشراف على البنك ولذلك فهو يتلقى معلومات حول كفاية رأس المال ويضع المتطلبات بشأنها للبنك. يتم احتساب رأس المال على مستوى البنك باستخدام إطار اتفاقية بازل ٢ الصادرة من لجنة بازل حول الرقابة المصرفية ("لجنة بازل")، بعد تطبيق التعديلات الموصى بها من المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن الإطار الوطني. يبنى إطار اتفاقية بازل ٢ على ثلاثة "ركائز": متطلبات رأس المال بالحد الأدنى (الركيزة ١) وعملية مراجعة الرقابة (الركيزة ٢) والتزام السوق (الركيزة ٣).

متطلبات رأس المال بالحد الأدنى

حسب متطلبات رأس المال الحالية، يطلب المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة من البنك الاحتفاظ بنسبة معينة بالحد الأدنى من إجمالي رأس المال إلى إجمالي الموجودات المرجحة المعرضة للمخاطر بنسبة ١٢٪ (منها نسبة ٨٪ للشق الأول).

تتألف مكونات شقي رأس المال النظامي للبنك مما يلي:

- الشق الأول من رأس المال ويشتمل على رأس المال والاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص والأرباح غير الموزعة وتعديلات قانونية أخرى تتعلق بالبنود المدرجة في حقوق الملكية ولكن يتم معاملتها بشكل مختلف لأغراض كفاية رأس المال، و
- الشق الثاني من رأس المال ويشتمل على الاحتياطي غير المفصح عنه واحتياطي القيمة العادلة.

خلال السنة الماضية، التزم البنك بالكامل بجميع متطلبات رأس المال المفروضة من الخارج.

٢٧- كفاية رأس المال (تتمة)

متطلبات رأس المال بالحد الأدنى (تتمة)

إن نسبة كفاية رأس المال وفقاً لإطار اتفاقية بازل ٢ هي كما يلي:

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
الشق الأول من رأس المال		
رأس المال المصدر	٧٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
الاحتياطي القانوني	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
الاحتياطي الخاص	٣٥,١٥٤	٣١,٧٩٧
الأرباح غير الموزعة	٢٠٩,٠٣٦	١٧٨,٨٢٨
إجمالي الشق الأول من رأس المال	٣٤٩,١٩٠	٣١٥,٦٢٥
الشق الثاني من رأس المال		
احتياطيات لم يتم الإفصاح عنها/ المخصصات العامة	٢٨,٥٠٠	٤,٧٠٥
احتياطي القيمة العادلة	٦,٢٠٧	٥,٤٧١
إجمالي الشق الثاني من رأس المال	٣٤,٧٠٧	١٠,١٧٦
إجمالي رأس المال التنظيمي	٣٨٣,٨٩٧	٣٢٥,٨٠١

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
التعرضات المرجحة المخاطر		
مخاطر الائتمان	٢,٥١٣,٢٧٣	١,٨٥٣,٤٧٤
مخاطر السوق	٨,٥٧٥	١٣,٨٢٤
المخاطر التشغيلية	١٨٧,٨٨٧	١٥٧,٦٢٨
الإجمالي	٢,٧٠٩,٧٣٥	٢,٠٢٤,٩٢٦

	٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
نسبة رأس المال		
إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة من إجمالي الموجودات المرجحة المخاطر	%١٤,١٧	٪١٦,٠٩
إجمالي الشق الأول من رأس المال التنظيمي كنسبة من إجمالي الموجودات المرجحة المخاطر	%١٢,٨٩	٪١٥,٥٩

سياسات إدارة رأس المال واختبار الجهد وإدارة رأس المال

لدى البنك عملية تقييم ومراقبة وإعداد تقارير قوية لكفاية رأس المال ويقوم بشكل استباقي بتطوير إطار العملية الداخلية لتقييم كفاية رأس المال بما يتماشى مع اتفاقية بازل ٢ ومقدماً لاتفاقية بازل ٣.

إن التطلع إلى عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال (ICAAP) يستند إلى تقديرات الموازنة المالية للبنك. يتم الأخذ في عين الاعتبار عدة سناريوهات للجهد من أجل تقييم قوة كفاية رأس المال لدى البنك على مدى فترة ٣ سنوات.

إن عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال (ICAAP) تستند إلى رأس المال الاقتصادي وتحدد الكفاية كرصيد لرأس المال المورد، في صيغة المصادر المالية المتوفرة ومتطلبات رأس المال، كتحوط مقابل الخسائر غير المتوقعة. تخضع أساليب القياس الكمية لدى البنك إلى فحص وتقييم خارجي.

٢٧- كفاية رأس المال (تتمة)

سياسات إدارة رأس المال واختبار الجهد وإدارة رأس المال (تتمة)

إن الأهداف الرئيسية من إدارة رأس المال الخاص بالبنك هي ضمان التزام البنك بمتطلبات رأس المال المفروضة من الخارج وأن يحتفظ البنك بنسب رأسمالية جيدة خاصة برأس المال لكي يدعم أعماله وزيادة قيمة حقوق الملكية لأقصى حد ممكن.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال لديه وإجراء التعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الإقتصادية وسمات المخاطر من أنشطته. ومن أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، قد يقوم البنك بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح الذي سيوزع للمساهمين وعائد رأس المال للمساهمين أو إصدار أوراق مالية رأسمالية. لم يتم إجراء أية تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

٢٨- الموجودات الائتمانية

	٢٠١٦	٢٠١٥
	ألف درهم	*ألف درهم*
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	٦,٩٥٨,٠٢٠	٦,٠٤٣,١٢٣

تقدم المجموعة خدمات الوصاية على الموجودات لعملائها. وتحتفظ المجموعة بهذه االموجودات بصفة ائتمانية، وبناء عليه، لم تدرج في هذه البيانات المالية الموحدة كموجودات للمجموعة.